الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

الجــامعة المفتـــوحة

قـــسم الاقتصاد

# تمـــاريـــن عـــملـية وحـلولـــها فـي مــــادة مـــبادئ التحــليل الاقتصـــاديّ الكُـــلّي

إعداد :

أ .سامي عمر علي ساسي .

💻....العباني .

# الفهـــــرس

## أولاً : طرق قياس الدخل القومي .

**س1** : وضح العلاقة بين المفاهيم الاقتصادية التالية :

أ- الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي .

ب-الدخل القومي والدخل الشخصي والدخل المتاح .

**س2** : إذا علمت أن :

| | |
|---|---|
| الإنفاق الاستهلاكي | 200 |
| الاستثمار الإجمالي الخاص | 60 |
| إنفاق القطاع الحكومي | 60 |
| الصادرات | 65 |
| الواردات | 60 |
| الضرائب غير المباشرة | 40 |
| الإعانات | 45 |
| أقساط الاستهلاك | 20 |

أحسب :

أ- الناتج القومي الإجمالي . ب - الناتج القومي الصافي . ج - الدخل القومي .

**س3** : إذا علمت أن الناتج القومي الإجمالي لدولة ما في السنوات التالية ( 1985ف 1990ف ، 1995ف ) كانت كالتالي :

| السنة | الناتج القومي النقدي |
|---|---|
| 1985 | 28 |
| 1990 | 40 |
| 1995 | 80 |

وأن المستوى العام للأسعار عام 1985 كان قد ارتفع إلى (125%) عن مستواه في عام 1990 ، وأنه في عام 1995 قد ارتفع إلى (200%) عن مستواه عام 1990 أوجد الناتج القومي الحقيقي ، وهل الناتج القومي الحقيقي في سنة 1985 أكبر أم أقل منه في سنة ( 1990 ، 1995 ) ، وإذا كان كذلك فما هو مقدار الفرق بينهما ؟ علماً بأن سنة 1985 هي سنة الأساس ؟.

**س4** : وضح مفهوم الناتج القومي الإجمالي مع استعراض طرق حساب هذا الناتج باختصار ؟.

**س5** : وضح الفرق بين مفهوم الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي ؟.

**س6** : اشرح الفرق بين ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي النقدي والناتج القومي الإجمالي الحقيقي ؟.

**س7** : وضح الفرق بين ما يسمى بالدخل القومي والدخل المحلي ؟.

**س8** : ضع علامة (√) أمام الجملة الصحيحة وعلامة (X) أمام الجملة الخاطئة مما يلي :

1. القوة الشرائية للنقود تتحدد من خلال مستوى أسعار السلع التي تنفق النقود على شرائها .
2. هناك علاقة طردية بين القوة الشرائية للنقود والمستوى العام للأسعار .
3. الدخل الفردي هو عبارة عن الدخل الممكن التصرف فيه .
4. طبقاً للحسابات القومية كلمة استثمار تعني شراء الأسهم والسندات .
5. أكثر طرق قياس النشاط الاقتصادي استخداماً هي طريقة الإنفاق .
6. عند استخدام طريقة القيمة المضافة لحساب الناتج القومي الإجمالي لابد من استبعاد قيم السلع الوسطية .
7. يتكون الدخل المتاح من الإنفاق الاستهلاكي والادخار .
8. يرجع السبب في استخدام القيم النقدية عند تقدير الناتج القومي للمجتمع هو توحيد وحدات القياس .
9. الناتج القومي الصافي يقل عن الناتج القومي الإجمالي بمقدار الضرائب غير المباشرة .
10. ليس هناك فرق بين ما يسمى بالدخل المتاح وما يسمى بالدخل الفردي .
11. الناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن كل ما تم إنتاجه من سلع وخدمات في دولة ما مُقوّماً بأسعار السوق .
12. قياس الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة وسيلة غير مناسبة لتفادي الازدواج الحسابي .

13. الدخل القومي الإجمالي الحقيقي هو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي النقدي مقسوماً على الرقم القياسي للأسعار .
14. الدخل الشخصي لا يختلف عن مفهوم الدخل الفردي .
15. يعكس الدخل الفردي مستوى الرفاه الاقتصادي في الدولة .
16. الدخل المتاح هو عبارة عن مجموع الإنفاق الاستهلاكي والادخار .
17. يختلف حجم الناتج القومي الإجمالي باختلاف الطرق المستخدمة في حسابه .
18. يستخدم الدخل الفردي كمؤشر لقياس الرفاه للأفراد .
19. هناك أربعة قطاعات اقتصادية على الأقل تحدد النشاط الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات .

**س9** : إذا كانت لديك البيانات التالية :

أقساط الاستهلاك (25) ، الإنفاق الاستهلاكي (150) ، اشتراكات الضمان الاجتماعي (5) ، ضرائب على أرباح الشركات (10) ، الإعانات (10) ، ضرائب غير مباشرة (30) ، الادخار (40) ، ضرائب على الدخل (20) ، أرباح غير موزعة (8) ، فاحسب كل من :

الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الصافي والدخل الشخصي والدخل المتاح .

**س10** : استناداً إلى البيانات الافتراضية التالية لاقتصاد ما الناتج القومي الإجمالي يساوي (500) ، الاستثمار الإجمالي يساوي (100) ، الاستثمار الصافي يساوي (85) ، الضرائب غير المباشرة تساوي (25) ، المدفوعات التحويلية تساوي (30) الأرباح غير الموزعة تساوي (20) ، اشتراكات الضمان الاجتماعي تساوي (40) الضرائب على أرباح الشركات تساوي (75) ، ضرائب على الدخل تساوي (50) أوجد ما يلي :

أ- استهلاك رأس المال الثابت .
ب- الناتج القومي الصافي .
ج- الدخل القومي .
د – الدخل الشخصي .
هـ – الدخل المتاح .

## ثانياً : محددات الدخل القومي .

### أ – الاستهلاك .

**س11** : عرِّف ما يلي :

د- الاستهلاك . هـــ – الميل الحدي للادخار .

ه- الادخار . و – الميل المتوسط للادخار .

و- الميل الحدي للاستهلاك . ز – الاكتناز .

ز- الميل المتوسط للاستهلاك . ح- الاستهلاك المستقل عن الدخل.

**س12** : ما المقصود بدالة الاستهلاك ؟ وما هي العلاقة بين الاستهلاك والدخل ؟.

**س13** : ما هو الفرق بين الانتقال على دالة الاستهلاك وتحرّك دالة الاستهلاك ؟.

**س14** : يوضح الجدول التالي الإنفاق الاستهلاكي عند مستويات مختلفة من الدخل.

| الدخل (د) | الإنفاق الاستهلاكي (ك) | الادخار (خ) | الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.ك) | الميل المتوسط للاستهلاك (م.م.ك) | الميل الحدي للادخار (م.ح.خ) | الميل المتوسط للادخار (م.م.خ) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 400 | 500 | – | – | – | – | – |
| 500 | 550 | – | – | – | – | – |
| 600 | 600 | – | – | – | – | – |
| 700 | 650 | – | – | – | – | – |
| 800 | 700 | – | – | – | – | – |
| 900 | 750 | – | – | – | – | – |

**المطلوب :**

أكمل الجدول السابق .

**س**15 : باستخدام البيانات الواردة في الجدول المبين أدناه اكتب معادلة دالة الاستهلاك ، ومعادلة دالة الادخار ، وما هو مقدار الدخل التوازني مع التوضيح بالرسم .

| الدخل | الاستهلاك | الادخار |
|---|---|---|
| 0 | – | 40 – |
| 50 | – | 20 – |
| 100 | – | 0 |
| 150 | – | 20 |
| 200 | – | 40 |
| 250 | – | 60 |

**س**16 : إذا كانت لديك البيانات التالية :

| الدخل | الاستهلاك |
|---|---|
| 100 | 100 |
| 200 | 180 |
| 300 | 260 |
| 400 | 340 |
| 500 | 420 |

فإذا كانت المعادلة التالية تمثل دالة الاستهلاك ك = أ + ب د ، فأوجد قيمة ( ب ) وبيِّنْ ماذا تعني ، ثم أوجد قيمة ( أ ) وبيِّن ماذا تعني ؟.

**س**17 : إذا علمت أن بيانات اقتصاد ما كان كالتالي :

ك = 50 + 0.8 د ، ث = 200 ، ق = 150 ، ص = 20 ، و = 25 .

أوجد مستوى الدخل التوازني لهذا الاقتصاد .

**س**18 : إذا علمت أن أسرة في مجتمع ما تنفق (50ديناراً) زائد نصف الدخل المتاح في الشهر ، طبقاً لهذه المعلومات أكمل الجدول التالي :

| الدخل المتاح | الاستهلاك | الادخار |
|---|---|---|
| 0 | – | – |
| 50 | – | – |
| 100 | – | – |
| 150 | – | – |
| 200 | – | – |
| 250 | – | – |
| 300 | – | – |
| 350 | – | – |
| 400 | – | – |

**س**19 : حدد ما إذا كانت العبارات الآتية صحيحة أو غير صحيحة :

1. سيكون الاستهلاك موجباً في الأجل القصير عندما يكون الدخل مساوياً للصفر .
2. يُعرَّفُ الادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الاستهلاك بعد احتساب الدخل .
3. مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار دائماً أكبر من الواحد الصحيح .
4. يؤدي التغيّر في الدخل المتاح بالزيادة أو النقصان إلى التحرك على نفس منحنى دالة الاستهلاك .
5. يعني الميل المتوسط للادخار نسبة التغير في الادخار إلى الدخل .
6. يؤدي التغير في الاستهلاك المستقل عن الدخل إلى تحريك دالة الاستهلاك بالكامل إما إلى أعلى أو إلى أسفل .
7. الميل المتوسط للاستهلاك يقل كلما زاد الدخل المتاح .
8. إن انتقال دالة الاستهلاك من مكانها الأصلي يعني تَغيّر في دخل المستهلك .

9. يعدُّ التغير في الأصول السائلة الموجودة لدى الأسرة من العوامل المؤثرة في الاستهلاك .
10. يعرَّفُ الاكتناز على أنَّه مقدار التغير في المدخرات .
11. المدخرات هي عبارة عن فعل يحدث باستمرار بمعدل معين .
12. يعد الدخل المتاح هو العامل الوحيد المؤثر في الاستهلاك .
13. الميل الحدي للاستهلاك هو دائماً أقل من الواحد الصحيح .
14. إن انتقال دالة الاستهلاك إلى الأسفل يعني انتقال دالة الادخار إلى الأعلى .
15. الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن نسبة التغير في الاستهلاك إلى الدخل .
16. يتوقف استنتاج قيمة الميل الحدي للاستهلاك على معرفة قيمة الميل الحدي للادخار أو معرفة قيمة الدخل .
17. العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك علاقة عكسية .
18. كلما زاد الدخل زاد الادخار وانخفض الاستهلاك .
19. عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك مساوياً للواحد الصحيح فإن ذلك يعني عدم وجود ادخار في المجتمع .
20. وفقاً لكينز أن دالة الاستهلاك هي دالة عكسية في سعر الفائدة .
21. هناك دالتان للاستهلاك واحدة في الأجل الطويل والأخرى في الأجل القصير .
22. الميل المتوسط للاستهلاك يكون دائماً أكبر من الميل الحدي للاستهلاك .
23. يعدُّ التغير في مستوى الضريبة أو أسعار الفائدة من العوامل التي تسبب تحركاً لدالة الاستهلاك التجميعي .
24. الاستهلاك أحد محددات الطلب التجميعي للسلع والخدمات المنتجة .
25. الادخار يكون سالباً حينما يقوم القطاع العائلي بالصرف على الاستهلاك أكثر من قيمة الدخل المتاح .

26. هناك كثير من المحددات التي تؤثر في الاستهلاك إلا أنَّ أهم محدد للاستهلاك هو عامل التوقعات .

27. إذا كانت دالة الاستهلاك هي ك = 100 + 0.6 د ، فإن هذا الاستهلاك عند مستوى الدخل (500) مليون دينار يساوي (300) مليون دينار .

28. إذا كان الدخل السنوي للأسرة (1000دينار) وتدخر (200دينار) فإن الميل المتوسط لدى هذه الأسرة يساوي (0.7) .

## ب – الاستثمار .

**س**20 : عرِّفْ ما يلي :

1. الكفاءة الحدية للاستثمار .
2. المكاثر ( المضاعف ) .
3. سعر الفائدة الاسمي .
4. الاستثمار .

**س**21 : وضح ماذا يحدث إذا كان الاستثمار المخطط أقل من الادخار المخطط ؟.

**س**22 : وضح العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة .

**س**23 : إذا علمت أن دالة الادخار كانت على النحو التالي :

خ = – 40 + 0.25 د ، وأن الاستثمار يساوي 70 .

فاحسب ما يلي :

أ– مقدار الدخل التوازني .

ب– مقدار الإنفاق الاستهلاكي عند مستوى الدخل التوازني .

ج– التغير في الدخل التوازني إذا انخفض الاستثمار إلى ( 60 ) .

د– دالة الاستهلاك .

**س**24 : إذا كانت لديك البيانات التالية :

| الدخل | الادخار | الاستهلاك | الاستثمار | الطلب الكلي التجميعي |
|---|---|---|---|---|
| 150 | 25 + | – | – | – |
| 200 | 50 + | – | – | – |
| 250 | 75 | – | – | – |
| 300 | 100 | – | – | – |
| 350 | 125 | – | – | – |
| 400 | 150 | – | – | – |

أكمل الجدول إذا علمت أن :

أ- الاستثمار يعادل 50 ديناراً .

ب- ارسم هذه البيانات في منحنيات مع توضيح دالة الطلب الكلي .

ج- أوجد مستوى الدخل التوازني من الرسم .

**س25** : إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي $3/4$ وكان مستوى الدخل التوازني هو 100 مليون دينار فما هو مقدار الزيادة في الاستثمار التي تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل التوازني إلى 140 مليون دينار ؟.

**س26** : وضح الفرق بين الاستثمار المخطط والاستثمار الفعلي ؟.

**س27** : حدد ما إذا كانت العبارات الآتية صحيحة أم غير صحيحة .

1. المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار .
2. ارتفاع دالة الطلب الكلي نتيجة الزيادة في الإنفاق سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني .
3. يشتمل الطلب الكلي على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري فقط .
4. يتحقق الدخل التوازني عند تساوي الاستهلاك والاستثمار المحقق .
5. غالباً ما يكون مضاعف الاستثمار مساوياً للواحد الصحيح .
6. يقيس مضاعف الاستثمار حجم الزيادة في الدخل المترتبة عن الزيادة في الاستثمار .
7. يؤدي تجاوز الادخار المخطط حجم الاستثمار المخطط إلى اتجاه الدخل نحو الانخفاض .
8. يتساوى الادخار المحقق مع الاستثمار المحقق سواءً عند حالة التوازن أو غيرها .
9. يترتب على تغير الميل الحدي للاستهلاك تغير قيمة المضاعف في نفس الاتجاه .
10. زيادة الاستهلاك المستقل عن الدخل تؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني بنفس المقدار .

11. إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي فإن الدخل التوازني سوف يتجه نحو الانخفاض .
12. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك مساوياً الواحد الصحيح ، فإن قيمة المضاعف سوف تساوي الواحد .
13. يتحدد مستوى الدخل التوازني عند تقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار .
14. العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك وبين قيمة المضاعف هي علاقة عكسية .
15. إذا كان الميل الحدي للادخار تساوي 0.2 وزاد الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار فإن مقدار الزيادة في الدخل ستكون 500 مليون دينار .
16. الاستثمار لا يعني شراء الآلات والمعدات المستعملة .
17. للتوقعات دور هام في تحديد حجم الإنفاق الاستثماري .
18. شراء وبيع الأوراق المالية لا يعدُّ استثماراً طبقاً للحسابات القومية .
19. التغير في المستوى التقني من المحددات المهمة للاستثمار .
20. نظراً لأن قرارات الاستثمار من قبل قطاع الأعمال يدخل فيها عامل التوقعات فمن الصعب وضع دالة للاستثمار .
21. انخفاض سعر الفائدة يقدم حافزاً أكبر على الاستثمار.
22. في حالة تجاوز الاستثمار حجم الادخار المخطط فإن الدخل سوف يتجه إلى الارتفاع .
23. دالة الاستثمار هي توضح العلاقة العكسية بين المبالغ التي يرغب المستثمرون في إنفاقها وأسعار الفائدة السائدة في السوق .
24. إن حالة التوازن للاقتصاد في سوق السلع والخدمات تشترط تساوي الادخار التجميعي مع الاستثمار التجميعي .
25. كلما انخفض مستوى سعر الفائدة زاد حجم الاستثمار .
26. يتناسب حجم الاستثمار عكسياً مع حجم الناتج القومي الإجمالي .

27. زيادة الرغبة في الادخار ونقص الرغبة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل التوازني .
28. يقوم قطاع الخدمات العامة بإشباع حاجات الأفراد الذين لا يستطيعون العمل .
29. تعتمد دالة الاستثمار على سعر الفائدة الاسمي .

## ج : **القطاع العام** .

**س**28 : عرف ما يلي :

1. التضخم .
2. الفجوة الانكماشية .
3. الفجوة التضخمية .
4. منحنى فيلبس .
5. الطلب التجميعي .
6. العرض التجميعي .

**س**29 : وضح المقصود بقطاع الخدمات العامة ، وما هي الوظائف الاقتصادية التي يتولى هذا القطاع القيام بها ؟.

**س**30 : اثبت أن مجموع مكاثر الضرائب ومكاثر الإنفاق العام يساوي الواحد الصحيح .

**س**31 : إذا علمت أن الميل الحدي للاستهلاك $^4/_5$ وكان مستوى الدخل التوازني هو 1600 مليون دينار ، وأن هناك زيادة في الإنفاق العام بواقع 100 مليون دينار فما هو مستوى الدخل التوازني الجديد ؟.

**س**32 : إذا علمت أن الدخل الذي يحقق التوظف الكامل (1000) وأن :

ك = 300 + 0.5 د ، ث= 100 ، ق = 20

أ- أحسب مستوى الدخل التوازني .

ب- ما هي نوع الفجوة التي يعاني منها هذا المجتمع ؟ وما هو حجمها ؟.

ج- احسب مقدار التغير اللازم في الإنفاق العام الذي يحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل .

**س**33 : إذا علمت بأن مستوى الدخل التوازني هو 800 مليون دينار ، وأن الدخل الذي يحقق التوظف الكامل هو 1000 مليون دينار ، وأن الميل الحدي للادخار هو $\frac{1}{5}$ فأوجد حجم الفجوة وما هو نوع هذه الفجوة .

س34 : إذا علمت بأن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل هو 2100 مليون دينار ، في حين أن مستوى الدخل التوازني هو 2300 دينار ، وأن الميل الحدي للاستهلاك هو 0.8 ، فاحسب حجم الضريبة اللازمة لسد هذه الفجوة التضخمية ؟.

س35 : إذا علمت بأن الإنفاق العام زاد بمقدار 100 مليون دينار ورُفعت الضرائب بنفس القيمة أي بمقدار 100 مليون دينار ، وضح ماذا يحدث للدخل التوازني إذا علمت بأن الميل الحدي للاستهلاك يساوي (0.75) .

س36 : وضح الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية بيانياً فقط .

س37 : للتضخم أنواع عددها مع الشرح .

س38 : هناك بعض السياسات المتبعة في علاج التضخم تناولها بالشرح .

س39 : حدد إذا كانت العبارات الآتية صحيحة أم غير صحيحة :

1. مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي دائماً مضاعف الإنفاق العام .
2. إذا ارتفع الإنفاق العام وارتفعت الضرائب بنفس القدر والاتجاه فإن الدخل سوف ينخفض بنفس مقدار الزيادة في الضرائب .
3. يتم غلق الفجوة التضخمية من خلال تخفيض الضرائب .
4. يعدُّ تقليص الإنفاق العام أكثر السياسات فاعلية في محاربة التضخم .
5. الزيادة في الضرائب لمحاربة الثغرة التضخمية يؤدي إلى خفض في الإنفاق العام ومن ثم انخفاض في الدخل التوازني .
6. التضخم يعمل على تغيير توزيع الدخول الحقيقية .
7. لمحاربة الفجوة الانكماشية لابد من إتباع سياسة تخفيض عناصر الإنفاق.
8. يعدُّ التضخم بفعل ضغط التكاليف أحد أنواع التضخم .
9. يؤدي التضخم إلى انتشار الجريمة وغيرها من الأمراض النفسية السيئة .
10. مجموع مكاثر الضرائب ومكاثر الإنفاق العام يساوي الواحد الصحيح .
11. البطالة بالمعنى الاقتصادي هي وجود أشخاص لا يقومون بأي عمل في المجتمع .
12. البطالة التي تحدث في موسم معين يطلق عليها بالبطالة المقنعة .

13. من الفئات التي تخسر جراء التضخم غير المتوقع هي الفئة التي ترتفع مرتباتهم بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار .
14. التضخم يعني ارتفاع سعر سلع معينة في الاقتصاد ولفترة وجيزة .
15. مبدأ الاقتصار يعد من أهم خصائص السلع التي يقوم القطاع العام بإنتاجها .
16. يواجه الاقتصاد ما يسمى بالثغرة التضخمية عندما يكون الطلب التجميعي على السلع والخدمات أقل من العرض التجميعي عند نقطة الاستخدام الكامل للاقتصاد .

**س**40 : للطلب التجميعي محددات أذكرها باختصار ؟.

**س**41 : إذا كان حجم الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل يساوي (50) ، وأن مقدار الميل الحدي للادخار يساوي (0.25) ، أوجد ما يلي :

أ- دالة الاستهلاك .

ب- دالة الادخار .

ج- قيمة مضاعف الإنفاق .

## **ثالثاً** : **النقود والجهاز المصرفي** .

**س42** : عرِّفْ ما يلي :

1. الطلب على النقود بدافع المضاربة .
2. النقود .
3. السياسة المالية .
4. السياسة النقدية .
5. عرض النقود .

**س43** : اشرح كيف يتم التحكم في عرض النقود مع توضيح الدور الذي يقوم به كل من المصرف المركزي والدولة والمصارف التجارية بهذا الخصوص .

**س44** : حدد إذا كانت العبارات الآتية صحيحة أم غير صحيحة :

1. إذا أراد المصرف المركزي زيادة عرض النقود فإنه يقوم بذلك عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني .
2. إن زيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة يؤديان إلى زيادة حجم الاستثمار .
3. تستخدم السياسية المالية التوسعية في فترات الكساد الاقتصادي .
4. يقصد بمرونة النقود عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدة النقدية على السلع والخدمات خلال السنة .
5. طبقاً لنظرية كينز فإن النقود تطلب لثلاثة دوافع من بينها دافع المضاربة .
6. يتوقف الطلب على النقود بالدرجة الأولى على سعر الفائدة .
7. يتكون عرض النقود من العملة المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل .
8. المصرف المركزي هو عبارة عن أداة في يد الدولة وظيفته الأساسية التحكم في عرض النقود .
9. سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني هي إحدى أدوات السياسة المالية .
10. تؤدي الزيادة في عرض النقود مع بقاء الطلب على النقود ثابت إلى تخفيض سعر الفائدة التوازني .

11. يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي ورفع سعر الفائدة .
12. يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تخفيض القيمة الحقيقية للنقود .
13. توجد علاقة عكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة .
14. كلما كانت تكلفة الاحتفاظ بالنقود مرتفعة كلما زاد الطلب على النقود .
15. تعدُّ عملية قبول الودائع من الأفراد وخلق الودائع وظيفتان من وظائف المصرف المركزي .
16. يُعرّف مضاعف الودائع بأنه عدد المرات التي يتوسع بها الودائع تحت الطلب.
17. يؤكد الكنزيون في سياساتهم الاقتصادية على السياسة المالية بالدرجة الأولى.
18. الطلب على النقود بدافع المضاربة هو دالة عكسية في سعر الفائدة .
19. عمليات السوق المفتوح هي عملية يقوم فيها المصرف المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية .
20. يتم امتصاص قدر من النقود الدائرة في الاقتصاد عن طريق شراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة .
21. طبقاً للنقديين فإن الزيادة في عرض النقود تعدُّ أكثر تأثيراً على حجم المصروفات .
22. هناك علاقة عكسية بين عرض النقود ومستوى سعر الفائدة .
23. تقوم المصارف التجارية بالتأثير في عرض النقود وذلك عن طريق التحكم في سياسة منح القروض .
24. عرض القوة الشرائية يساوي عرض النقود مطروحاً منه النقود المكتنزة مقسوماً على الرقم القياسي للأسعار .
25. المصارف التجارية هي التي تحدد معدل الاحتياطي النقدي .
26. ينجم عن مصروفات الدولة الممولة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية التقليل في عرض النقود .

27. يتطلب التوازن في سوق النقد أن يكون عرض النقود يساوي كمية السلع والخدمات المعروضة .
28. تعمل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي على الزيادة في الطلب على النقود.

**س45** : ما هو المقصود بمكاثر الودائع ، وكيف يمكن قياسه ؟.

# نمـوذج الإجـابة

## أولاً : طرق قياس الدخل القومي .

**إجابة** : **س**1 :

- **الناتج القومي الإجمالي :** هو عبارة عن القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة ويتم حسابه كالتالي :
الدخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق العام + صافي المعاملات الخارجية .
**حيث إن** صافي المعاملات الخارجية هي عبارة عن الصادرات مطروحاً منها الواردات .
- **الناتج القومي الصافي :** هو عبارة عن قيمة الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه قيمة ما استهلك من الآت ومعدات رأسمالية خلال العملية الإنتاجية .
وللتخلص من قيمة الإجمالي نقوم بإنقاص ما يسمى باستهلاك رأس المال أي أنه يمكن حسابه كالتالي :
الناتج القومي الصافي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق العام + صافي المعاملات الخارجية – استهلاك رأس المال .
- **الدخل القومي :** هو الناتج القومي الصافي مطروحاً منه الضرائب غير المباشرة ، وهي تشمل الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم التي يتم تحويلها إلى المستهلك ، أي أنه إجمالي ما يستحق لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج ، أي أن :
الناتج القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة .
- **الدخل الشخصي :** هو مجموعة ما استلمه الأفراد فعلاً من دخول سواء المبالغ التي استلمت مقابل مساهمته في عملية إنتاجية ، أما المبالغ التي

استلمت دون أن يقابلها مساهمة في الإنتاج كالإعانات والمدفوعات التحويلية ، أي أن :

الدخل الشخصي = الدخل القومي + التحويلات من قطاع الخدمات العامة إلى الأفراد – ( الضرائب على أرباح الشركات المساهمة + أرباح الشركات غير الموزعة + اشتراكات الضمان الاجتماعي ) .

- **أما الدخل المتاح :** فهو مجموع ما يمكن للشخص التصرف فيه وهو ما يساوي الدخل الشخصي بعد استقطاع الضرائب على الدخل ، أي أن :
  الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب عن الدخل .

**إجابة** : **س**2 :

أ- **الناتج القومي الإجمالي** = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + إنفاق القطاع العام + صافي المعاملات الخارجية .

الناتج القومي الإجمالي = 200 + 60 + 60 + ( 65 – 60 ) .

الناتج القومي الإجمالي = 320 + 5 = 325 .

ب- **الناتج القومي الصافي** = الناتج القومي الإجمالي – استهلاك رأس المال.

الناتج القومي الصافي = 325 – 20 = 305 .

ج- **الدخل القومي** = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة .

الدخل القومي = 305 – 40 = 265 .

**إجابة** : **س**3 :

| السنة | الدخل القومي النقدي للأسعار الجارية | الرقم القياسي للأسعار | الدخل القومي الحقيقي |
|---|---|---|---|
| 1985 | 28 | 100 | $\frac{28}{100}$ X 100 = 28 |
| 1990 | 40 | 125 | $\frac{40}{125}$ X 100 = 32 |
| 1995 | 80 | 200 | $\frac{80}{200}$ X 100 = 40 |

إذا ما قارنا الدخل القومي النقدي في عام ( 1985ف ، 1990ف ، 1995ف ) نجد أن الدخل القومي النقدي قد ازداد من (28 مليون) في عام 1985 إلى (40 مليون) في عام 1990 ، ثم ازداد إلى (80 مليون) في عام 1995 ، أما إذا صححنا الدخل القومي النقدي وفقاً للتغيرات في الأسعار نجد بأن الدخل القومي الحقيقي ازداد من (28 مليون) في عام 1985 إلى (32 مليون) عام 1990 ثم ازداد إلى (40 مليون ) في عام 1995 .

**إجابة** : **س**4 :

**الناتج القومي الإجمالي :** هو عبارة عن مجموع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في اقتصاد دولة ما مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة ، ويحسب الناتج القومي الإجمالي بثلاث طرائق هي طريقة الإنفاق ، طريقة الدخل المكتسب ، طريقة القيمة المضافة .

- **أولاً : طريقة الإنفاق :** عند حساب الناتج القومي الإجمالي طبقاً لطريقة الإنفاق يجب أن تتضمن :

أ- ما ينفقه الأفراد على الاستهلاك .

ب- ما ينفقه قطاع الخدمات العامة على السلع والخدمات .

ج- ما ينفقه قطاع الأعمال على الإنشاءات والمعدات الرأسمالية وبناء المخزون .

د- صافي ما ينفقه بقية العالم على ناتج الاقتصاد القومي وما ينفقه الاقتصاد القومي على ناتج بقية العالم .

ولسهولة التعبير والاستعمال نعطي لكل بند من البنود السابقة رمزاً محدداً كما يلي :

- الاستهلاك الفردي = ك
- إجمالي الاستثمار = ث
- الإنفاق العام = ق
- الصادرات = ص
- الواردات = و

وعليه .. فإن الناتج القومي الإجمالي في أي فترة من الزمن كالآتي :

الناتج القومي الإجمالي = ك + ث + ق + ( ص – و ) .

- **ثانياً : طريقة الدخل المكتسب :** طبقاً لهذه الطريقة يحسب الناتج القومي الإجمالي على أنه تدفق للتكاليف التي تقوم المنشآت بدفعها لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم في إنتاج السلع والخدمات ، **و**يعرف الناتج القومي الإجمالي وفقاً لهذه الطريقة على أنه مجموع الدخل المكتسب من قبل عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة ويمكن حسابه كالآتي :

  الناتج القومي الإجمالي = تعويضات العاملين + صافي الفوائد + الإيجارات + الأرباح .

- **ثالثاً : طريقة القيمة المضافة :** تستخدم طريقة القيمة المضافة لتفادي الوقوع في خطأ احتساب قيمة سلعة معينة أكثر من مرة واحدة ، واحتمال الوقوع في مثل هذا الخطأ يرجع إلى طبيعة عملية الإنتاج ذاتها .

  حيث أن أي سلعة تمر بأكثر من مرحلة واحدة حتى يتم إنتاجها ، وفي كل مرحلة من هذه المراحل تتمثل عملية الإنتاج في إضافة قيمة إلى السلعة تقترب بها من المرحلة الأخيرة التي يكتمل فيها إنتاجها كسلعة نهائية .

  فالقيمة المضافة هي عبارة عن قيمة السلعة في نهاية هذه المرحلة الإنتاجية مطروحاً منها قيمة هذه السلعة عند بداية دخولها هذه المرحلة من الإنتاج ، وهو ما يسمى بقيمة السلع الوسيطة ، أي أن الناتج القومي الإجمالي يساوي القيم المضافة .

**إجابة** : **س**5 :

**الاقتصاد الجزئي :** هو ذلك الذي يهتم بالبحث في النشاط الاقتصادي للوحدات الفردية ، سواءً أكانت منشآت فردية أم أفراد مستهلكين .

**الاقتصاد الكلي :** يهتم بدراسة الكيفية التي يتحدد بها الناتج القومي وتحليل الأسباب المفسرة لارتفاع مستواه أو انخفاضه ، أي أنه يقوم بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل .

**إجابة** : **س**6 :

يعد الناتج القومي الإجمالي من المؤشرات الهامة لأي نظام اقتصادي ، فالناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة ، وقيمة هذا الناتج قد تكون أقل من قيمته الحقيقية بسبب الانخفاض في مستوى العام الأسعار ، كما أن هذه القيمة قد تكون أعلى من قيمته الحقيقية وذلك بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار وعليه فإن قيمة هذا الناتج لا تكون حقيقية سواءً في حالة التضخم أو الكساد ، ولكي نحصل على صورة حقيقية للنشاط الاقتصادي لابد من تصحيح هذه القيمة وذلك باستبعاد أثر التغيرات في الأسعار من خلال استخدام الرقم القياسي للأسعار حيث يتم قسمة الناتج القومي الإجمالي النقدي على الرقم القياسي للأسعار ، ومن ثم نحصل على ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي الحقيقي والذي هو عبارة عن القيمة الحقيقية لجميع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال سنة واحدة .

**إجابة** : **س**7 :

- **الدخل القومي :** هو عبارة عن المبلغ المتبقي من الناتج القومي الصافي بعد طرح قيمة الضرائب غير المباشرة وإضافة إعانات الإنتاج ، أي هو ما تتسلمه عناصر الإنتاج الوطنية المساهمة في عملية الإنتاج داخل البلد أو خارجه .
- **أما الدخل المحلي :** فهو عبارة عن الدخل المكتسب الذي يحصل عليه المواطنين والأجانب نتيجة مساهمة خدمات الموارد المحلية ، أي داخل حدود الاقتصاد القومي في فترة زمنية معينة ( سنة ) .

**ولذلك** .. فإن الدخل القومي قد يساوي الدخل المحلي أو يزيد أو ينقص عنه وهذا يتوقف على الفرق الحسابي بين دخل موارد الإنتاج المستحقة للأجانب المساهمين في النشاط الإنتاجي داخل الاقتصاد القومي والدخل المستحق للمواطنين المساهمين في النشاط الإنتاجي خارج البلاد .

**إجابة** : **س**8 :

1. القوة الشرائية للنقود تتحدد من خلال مستوى أسعار السلع التي تنفق النقود على شرائها (√) .
2. هناك علاقة طردية بين القوة الشرائية للنقود والمستوى العام للأسعار (X).
3. الدخل الفردي هو عبارة عن الدخل الممكن التصرف فيه (X) .
4. طبقاً للحسابات القومية كلمة استثمار تعني شراء الأسهم والسندات (X) .
5. أكثر طرق النشاط الاقتصادي استخداماً هي طريقة الإنفاق (√) .
6. عند استخدام طريقة القيمة المضافة لحساب الناتج القومي الإجمالي لابد من استبعاد قيم السلع الوسطية (√) .
7. يتكون الدخل المتاح من الإنفاق الاستهلاكي والادخار (√) .
8. يرجع السبب في استخدام القيم النقدية عند تقدير الناتج القومي للمجتمع هو توحيد وحدات القياس (√) .
9. الناتج القومي الصافي يقل عن الناتج القومي الإجمالي بمقدار الضرائب غير المباشرة (√) .
10. ليس هناك فرق بين ما يسمى بالدخل المتاح وما يسمى بالدخل الفردي (X) .
11. الناتج القومي الإجمالي هو عبارة عن كل ما تم إنتاجه من سلع وخدمات في دولة ما مُقوّماً بأسعار السوق (X) .
12. قياس الناتج القومي بطريقة القيمة المضافة وسيلة غير مناسبة لتفادي الازدواج الحسابي (X) .
13. الدخل القومي الإجمالي الحقيقي هو عبارة عن الدخل القومي الإجمالي النقدي مقسوماً على الرقم القياسي للأسعار (√) .
14. الدخل الشخصي لا يختلف عن مفهوم الدخل الفردي (X) .
15. يعكس الدخل الفردي مستوى الرفاه الاقتصادي في الدولة (√) .
16. الدخل الشخصي هو عبارة عن مجموع الإنفاق الاستهلاكي والادخار(X)

17. يختلف حجم الناتج القومي الإجمالي باختلاف الطرق المستخدمة في حسابه (X) .
18. يستخدم الدخل الفردي كمؤشر لقياس الرفاه للأفراد (√) .
19. هناك أربعة قطاعات اقتصادية على الأقل تحدد النشاط الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات (√) .

**إجابة** : **س**9 :

- **الناتج القومي الإجمالي** = الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي الاستثمار الخاص المحلي + إنفاق قطاع الخدمات العامة + صافي المعاملات الخارجية .

∴ الناتج القومي الإجمالي = 150 .

- **الناتج القومي الصافي** = الناتج القومي الإجمالي – استهلاك رأس المال .

∴ الناتج القومي الصافي = 150 – 25 = 125 .

- **الدخل القومي** = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة .

∴ الدخل القومي = 125 – 30 = 95 .

- **الدخل الشخصي** = الدخل القومي + التحويلات من قطاع الخدمات العامة للأفراد – ( الضرائب على أرباح الشركات المساهمة + أرباح الشركات غير الموزعة + اشتراكات الضمان الاجتماعي ) .

∴ الدخل الشخصي = 95 + 10 – (10 + 8 + 5 ) .

الدخل الشخصي = 105 – 23 = 82 .

- **الدخل المتاح** = الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل .

∴ الدخل المتاح = 82 – 20 = 62 .

**إجابة** : **س**10 :

الاستثمار الإجمالي – الاستثمار الصافي = استهلاك رأس المال الثابت .

∴ 100 – 85 = 15 .

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – استهلاك رأس المال .

الناتج القومي الصافي = 500 – 15 = 485 .

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة .

∴ الدخل القومي = 485 – 25 = 460 .

الدخل الشخصي = الدخل القومي + المدفوعات التحويلية من قطاع الخدمات العامة – ( الضرائب على أرباح الشركات + أرباح الشركات غير الموزعة + اشتراكات الضمان الاجتماعي ) .

∴ الدخل الشخصي = 460 + 30 – (20 + 75 + 40 ) .

∴ الدخل الشخصي = 490 – 135 = 355 .

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب على الدخل .

∴ الدخل المتاح = 355 – 50 = 305 .

## ثانياً : محددات الدخل القومي .

### أ – الاستهلاك .

**إجابة** : **س**11 :

أ- **الاستهلاك** : هو القيام بإنفاق الدخل على السلع الاستهلاكية .

ب- **الادخار** : هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك.

ج- **الميل الحدي للاستهلاك** : هو عبارة عن التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل المتاح .

**أي أن :**

$$م.ح.ك = \frac{\Delta ك}{\Delta د}$$ حيث إنَّ :

( م.ح.ك) تعني : الميل الحدي للاستهلاك .

(Δك) تعني : مقدار التغير في الاستهلاك .

(Δد ) تعني : مقدار التغير في الدخل المتاح .

د- **الميل المتوسط للاستهلاك** : هو عبارة عن الاستهلاك مقسوماً على الدخل المتاح .

**أي أن :**

$$م.م.ك = \frac{ك}{د}$$ حيث إنَّ :

( م.م.ك) تعني : الميل المتوسط للاستهلاك .

(ك) تعني : مقدار الاستهلاك .

( د ) تعني : مقدار الدخل المتاح .

هـ - **الميل الحدي للادخار** : هو عبارة عن التغير في الادخار إلى التغير في الدخل المتاح .

**أي أن :**

$$\text{م.ح.خ} = \frac{\Delta \text{ خ}}{\Delta \text{ د}}$$ حيث إنَّ :

( م.ح.خ) تعني : الميل الحدي للادخار .

(Δ خ) تعني : مقدار التغير في الادخار .

(Δ د ) تعني : مقدار التغير في الدخل المتاح .

و- **الميل المتوسط للادخار :** هو عبارة عن الادخار مقسوماً على الدخل المتاح .

**أي أن :**

$$\text{م.م.خ} = \frac{\text{خ}}{\text{د}}$$ حيث إنَّ :

( م.م.خ) تعني : الميل المتوسط للادخار .

(خ) تعني : مقدار الادخار .

( د ) تعني : مقدار الدخل المتاح .

ز- **الاكتناز :** هو ذلك الجزء من النقود الذي لا يدخل في عجلة الاقتصاد القومي .

ح- **الاستهلاك المستقل عن الدخل :** هو ذلك المستوى من الاستهلاك عندما يكون الدخل المتاح مساوياً للصفر .

**إجابة** : **س**12 :

**دالة الاستهلاك :** هي علاقة تربط بين مستوى الدخل وحجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية ، وقد بين كينز أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل تعود إلى القانون النفسي الأساسي الذي يحكم تصرفات الأفراد ، فعند زيادة الدخل يتجه الأفراد عادة إلى زيادة استهلاكهم ، ولكن مقدار الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من الزيادة في الدخل ، وهذه العلاقة يطلق عليها بدالة الاستهلاك ، أي كلما زاد الدخل المتاح زاد الاستهلاك ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة في الدخل .

**إجابة** : **س**13 :

يمكن تلخيص الفرق بين الانتقال على دالة الاستهلاك وانتقال دالة الاستهلاك في أنه إذا كان هناك تغير بالزيادة أو النقصان في الدخل المتاح فإن هذا سيؤدي إلى الانتقال على نفس منحنى دالة الاستهلاك من نقطة إلى أخرى ، وذلك حسب اتجاه التغير في الدخل المتاح ، أما إذا كان هناك تغير في مستوى الاستهلاك المستقل عن الدخل فإن ذلك التغير سوف يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك بالكامل إما إلى أعلى أو إلى أسفل .

**إجابة** : **س**14 :

∴ د = ك + خ .          ∴ خ = د – ك = 400 – 500 = – 100 وهكذا .

$$\text{م.ح.ك} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{د}} \Leftarrow \text{م.ح.ك} = \frac{400-550}{400-500} = \frac{50}{100} = 0.5 \ .$$

$$\text{م.م.ك} = \frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}$$ أي أن :

$$\text{م.م.ك} = \frac{\text{ك}_1}{\text{د}_1} = \text{م.م.ك} = \frac{500}{600} = 1.25 \ .$$

$$\text{م.م.ك} = \frac{\text{ك}_2}{\text{د}_2} = \text{م.م.ك} = \frac{550}{500} = 1.1 \ .$$

$$\text{م.م.ك} = \frac{\text{ك}_3}{\text{د}_3} = \text{م.م.ك} = \frac{600}{600} = 1 \ .$$

$$\text{م.م.ك} = \frac{\text{ك}_4}{\text{د}_4} = \text{م.م.ك} = \frac{650}{700} = 0.92 \ .$$

$$\text{م.م.ك} = \frac{\text{ك}_5}{\text{د}_5} = \text{م.م.ك} = \frac{700}{800} = 0.87 \ .$$

$$\text{م.م.ك} = \frac{\text{ك}_6}{\text{د}_6} = \text{م.م.ك} = \frac{750}{900} = 0.83 \ .$$

∵ م.ح.ك + م.ح.خ = 1 .

∴ م.ح.خ = 1 – م.ح.ك ⇦ م.ح.خ = 1 – 0.5 ⇦ م.ح.خ = 0.5

∴ م.م.خ = 1 – م.م.ك ⇦ – 0.25 م.ح.خ = 1 – 1.25 = – 0.25

∴ م.م.خ = 1 – م.م.ك ⇦ 1 – 1.1 = – 0.1

م.ح.خ = 1 – 1.1 = – 0.1 وهكذا .

| الدخل (د) | الإنفاق الاستهلاكي (ك) | الادخار (خ) | الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.ك) | الميل المتوسط للاستهلاك (م.م.ك) | الميل الحدي للادخار (م.ح.خ) | الميل المتوسط للادخار (م.م.خ) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 400 | 500 | 100 – | 0.5 | 1.25 | 0.5 | 0.25 – |
| 500 | 550 | 50 – | 0.5 | 1.1 | 0.5 | 0.1 – |
| 600 | 600 | 0 | 0.5 | 1 | 0.5 | 0 |
| 700 | 650 | 50 | 0.5 | 0.92 | 0.5 | 0.08 |
| 800 | 700 | 100 | 0.5 | 0.87 | 0.5 | 0.13 |
| 900 | 750 | 150 | 0.5 | 0.83 | 0.5 | 0.17 |

**إجابة** : **س**15 :

الدخل = الاستهلاك + الادخار .

الاستهلاك = الدخل – الادخار .

الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{\text{مقدار التغير في الاستهلاك}}{\text{مقدار التغير في الدخل المتاح}}$

∴ م.ح.ك = $\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{د}} = \frac{40-70}{0-50} = \frac{30}{50} = 0.6$ .

الميل الحدي للادخار = $\frac{\text{مقدار التغير في الادخار}}{\text{مقدار التغير في الدخل المتاح}}$

∴ م.ح.خ = $\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}} = \frac{-20+40}{0-50} = 0.4$ .

| الدخل | الاستهلاك | الادخار | الميل الحدي للاستهلاك | الميل الحدي للادخار |
|---|---|---|---|---|
| 0 | 40 | – 40 | 0.6 | 0.4 |
| 50 | 70 | – 20 | 0.6 | 0.4 |
| 100 | 100 | 0 | 0.6 | 0.4 |
| 150 | 130 | 20 | 0.6 | 0.4 |
| 200 | 160 | 40 | 0.6 | 0.4 |
| 250 | 190 | 60 | 0.6 | 0.4 |

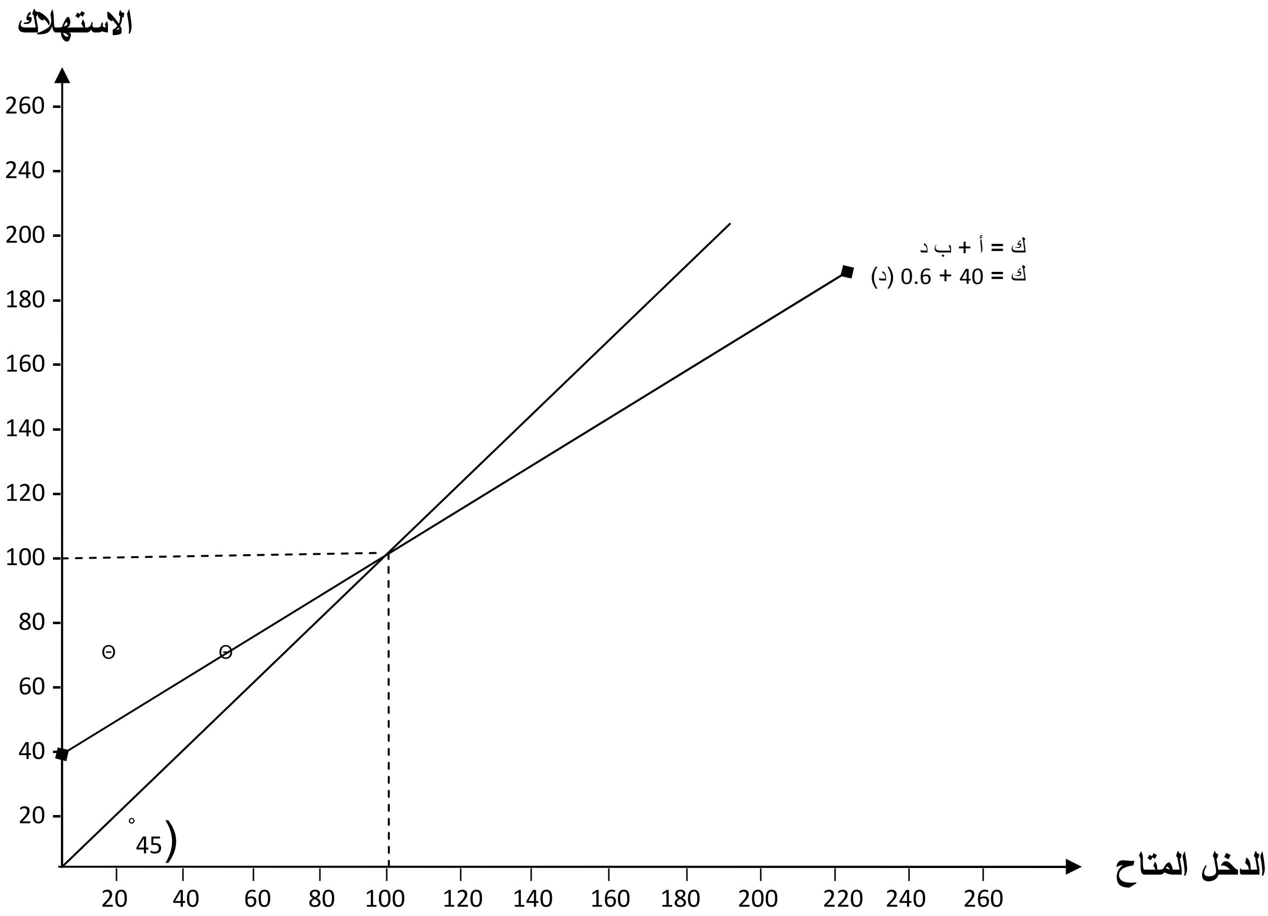
معادلة دالة الاستهلاك ك = أ + ب د ، حيث إنَّ ( أ ) تشير إلى الاستهلاك المستقل عن الدخل ( ب ) الميل الحدي للاستهلاك ، ( د ) الدخل المتاح ، ( ك ) الاستهلاك .

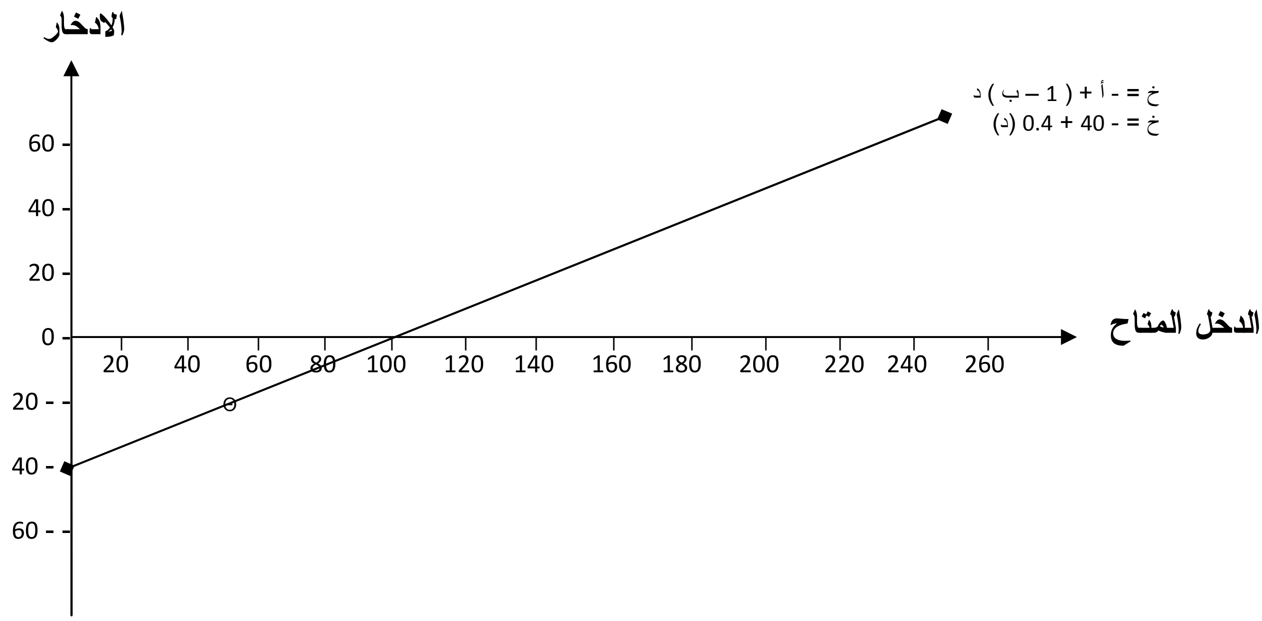
∴ ك = أ + ب د ⇦ ك = 40 + 0.6 د .

معادلة دالة الادخار = خ = – أ + ( 1 – ب ) د .

خ = – 40 + 0.4 د .

مقدار الدخل التوازني هو 100 حيث يتساوى الدخل مع الإنفاق الاستهلاكي وعند هذا المستوى من الدخل يكون الادخار مساوياً للصفر .


الاستهلاك
260
240
200
180
160
140
120
100
80
60
40
20
45°
20 40 60 80 100 120 140 160 180 200 220 240 260
الدخل المتاح
ك = أ + ب د
ك = 40 + 0.6 (د)


الادخار
60
40
20
0
20 -
40 -
60 -
20 40 60 80 100 120 140 160 180 200 220 240 260
الدخل المتاح
خ = - أ + ( 1 – ب ) د
خ = - 40 + 0.4 (د)

**إجابة** : **س**16 :

ب = $\frac{\Delta ك}{\Delta د}$ ⇦ ب = $\frac{180-100}{200-100}$ = $\frac{80}{100}$ = 0.8

∴ ب = 0.8 وهي تعني الميل الحدي للاستهلاك الذي هو عبارة عن مقدار التغير في الاستهلاك مقسوماً على مقدار التغير في الدخل ، وهذا يعني أن كلَّ دينارٍ إضافي سوف يؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار (0.8) .

∵ ك = أ + ب د ∴ 100 = أ + 0.8 (100) .

100 = أ + 80 ⇦ ∴ أ = 100 − 80 = 20 .

∴ أ = 20 . وهي تعني الاستهلاك المستقل عن الدخل وهو ذلك المستوى من الاستهلاك عندما يكون الدخل المتاح مساوياً للصفر .

**إجابة** : **س**17 :

∵ د = ك + ث + ق + ( ص − و ) .

د = 50 + 0.4 د + 200 + 150 + (20 − 25 ) .

د − 0.8 د = 400 + ( −5) .

0.2 د = 395 ⇦ $\frac{395}{0.2}$

د = 1975 .

∴ الدخل التوازني يساوي 1975 .

**إجابة** : **س**18 :

| الدخل المتاح | الاستهلاك | الادخار |
|---|---|---|
| 0 | 50 | −50 |
| 50 | 75 | −25 |
| 100 | 100 | 0 |
| 150 | 125 | 25 |
| 200 | 150 | 50 |
| 250 | 175 | 75 |
| 300 | 200 | 100 |
| 350 | 225 | 125 |
| 400 | 250 | 150 |

**إجابة** : **س**19 :

1. سيكون الاستهلاك موجباً في الأجل القصير عندما يكون الدخل مساوياً للصفر (√) .
2. يُعرَّفُ الادخار على أنَّه ذلك الجزء المتبقي من الاستهلاك بعد احتساب الدخل (X) .
3. مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار دائماً أكبر من الواحد الصحيح (X) .
4. يؤدي التغيّر في الدخل المتاح بالزيادة أو النقصان إلى التحرك على نفس منحنى دالة الاستهلاك (√) .
5. يعني الميل المتوسط للادخار نسبة التغير في الادخار إلى الدخل (√) .
6. يؤدي التغير في الاستهلاك المستقل عن الدخل إلى تحريك دالة الاستهلاك بالكامل إما إلى أعلى أو إلى أسفل (√) .
7. الميل المتوسط للاستهلاك يقل كلما زاد الدخل المتاح (√) .
8. إن انتقال دالة الاستهلاك من مكانها الأصلي يعني تَغيّر في دخل المستهلك (X) .
9. يعدُّ التغير في الأصول السائلة الموجودة لدى الأسرة من العوامل المؤثرة في الاستهلاك (√) .
10. يُعرَّفُ الاكتناز على أنه مقدار التغير في المدخرات (X) .
11. المدخرات هي عبارة عن فعل يحدث باستمرار بمعدل معين (X) .
12. يعدُّ الدخل المتاح هو العامل الوحيد المؤثر في الاستهلاك (X) .
13. الميل الحدي للاستهلاك هو دائماً أقل من الواحد الصحيح (√) .
14. إن انتقال دالة الاستهلاك إلى الأسفل يعني انتقال دالة الادخار إلى الأعلى (√) .
15. الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن نسبة التغير في الاستهلاك إلى الدخل (X) .

16. يتوقف استنتاج قيمة الميل الحدي للاستهلاك على معرفة قيمة الميل الحدي للادخار أو معرفة قيمة الدخل (√) .
17. العلاقة بين الدخل المتاح والاستهلاك علاقة عكسية (X) .
18. كلما زاد الدخل زاد الادخار وانخفض الاستهلاك (X) .
19. عندما يكون الميل الحدي للاستهلاك مساوياً للواحد الصحيح فإن ذلك يعني عدم وجود ادخار في المجتمع (√) .
20. وفقاً لكينز أن دالة الاستهلاك هي دالة عكسية في سعر الفائدة (X) .
21. هناك دالتان للاستهلاك واحدة في الأجل الطويل والأخرى في الأجل القصير (√) .
22. الميل المتوسط للاستهلاك يكون دائماً أكبر من الميل الحدي للاستهلاك (√) .
23. يعدُّ التغير في مستوى الضريبة أو أسعار الفائدة من العوامل التي تسبب تحركاً لدالة الاستهلاك التجميعي (√) .
24. الاستهلاك أحد محددات الطلب التجميعي للسلع والخدمات المنتجة (√) .
25. الادخار يكون سالباً حينما يقوم القطاع العائلي بالصرف على الاستهلاك أكثر من قيمة الدخل المتاح (√) .
26. هناك كثير من المحددات التي تؤثر في الاستهلاك إلا أنَّ أهم محدد للاستهلاك هو عامل التوقعات (X) .
27. إذا كانت دالة الاستهلاك هي ك = 100 + 0.6 د ، فإن هذا الاستهلاك عند مستوى الدخل (500) مليون دينار يساوي (300) مليون دينار (√) .
28. إذا كان الدخل السنوي للأسرة (1000دينار) وتدخر (200دينار) فإن الميل المتوسط لدى هذه الأسرة يساوي (0.7) (X) .

## ب – الاستثمار .

**إجابة** : **س**20 :

1. **الكفاءة الحدية للاستثمار :** هي عبارة عن العائد المتوقع من أي استثمار.
2. **المكاثر :** هو عبارة عن العدد الذي إذا ضرب في التغير في الإنفاق نحصل على التغير في الدخل ، أو هو عبارة عن نسبة التغير في الدخل التوازني مقسوماً على التغير في المصروفات المؤثرة في تغير الناتج القومي الإجمالي .
3. **سعر الفائدة الاسمي :** هو السعر السائد في الأسواق المالية والذي تتقاضاه المؤسسات المالية لقاء منح القروض إلى المستثمرين .
4. **الاستثمار :** هو عبارة عن الإنفاق على المعدات الرأسمالية الجديدة والمصانع والتغيرات في المخزون .

**إجابة** : **س**21 :

عندما يكون الاستثمار المخطط أقل من الادخار المخطط فإن هذا يعني وجود فائض في المخزون غير المخطط ، وهذا يعني أن المنشآت ستجد أن مبيعاتها أقل مما هو مخطط ، أي أن هناك تراكماً أو فائضاً في المخزون من السلع المنتجة من قبل المنشآت .

وهذا سيدفع برجال الأعمال إلى اتخاذ قرار بتخفيض أو التقليل من الإنتاج وبالتالي سيقل الدخل وسيتجه مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد .

**إجابة** : **س**22 :

تعرف دالة الاستثمار بأنها علاقة ارتباطية بين المبالغ التي يرغب المستثمرون في إنفاقها وأسعار الفائدة السائدة في السوق ، وهي علاقة عكسية حيث تمثل أسعار الفائدة تكلفة اقتراض الأموال ، فكلما ارتفعت تكلفة اقتراض الأموال انخفضت رغبة المستثمرين في الإنفاق على المشاريع الاستثمارية .

**إجابة** : **س**23 :

∵ د = ك + ث ، ∵ ك = أ + ب د .

أ – $د = \frac{أ + ث}{(1 - ب)}$ ⇦ $د = \frac{70+40}{0.25} = 440$ ، ب = 0.75

∴ مقدار الدخل التوازني = 440 .

ب – د = ك + ث .

440 = ك + 70 .

440−70 = ك ⇦ 370 .

∴ الإنفاق الاستهلاكي = 370 .

د– ك = 40 + 0.75 د .

ج – المكاثر = $\frac{1}{1 - م.ح.ك}$ أو أن م = $\frac{1}{1 - ب}$ .

وحيث إنَّ $د_1 - د_0$ = Δ د ( مقدار التغير في الدخل ) .

و $ث_1 - ث_0$ = Δ ث ( مقدار التغير في الاستثمار ) .

∴ Δ د = Δ ث $(\frac{1}{1 - ب})$ .

أي أن Δ د = م.Δ ث .

حيث إنَّ م ( المكاثر ) .

وعليه فإن Δ ث = $ث_1 - ث_0$ = 60 – 70 ⇦ Δ ث = − 10 .

∴ Δ د = Δ ث $(\frac{1}{1 - ب})$ .

∴ Δ د = − 10 $(\frac{1}{0.25})$ ⇦ Δ د = $(\frac{-10}{0.25})$ = − 40 .

∴ مقدار التغير في الدخل التوازني (– 40) ، وعليه فإن الدخل التوازني الجديد سوف ينخفض بمقدار (40) ليصبح مساوياً 400 .

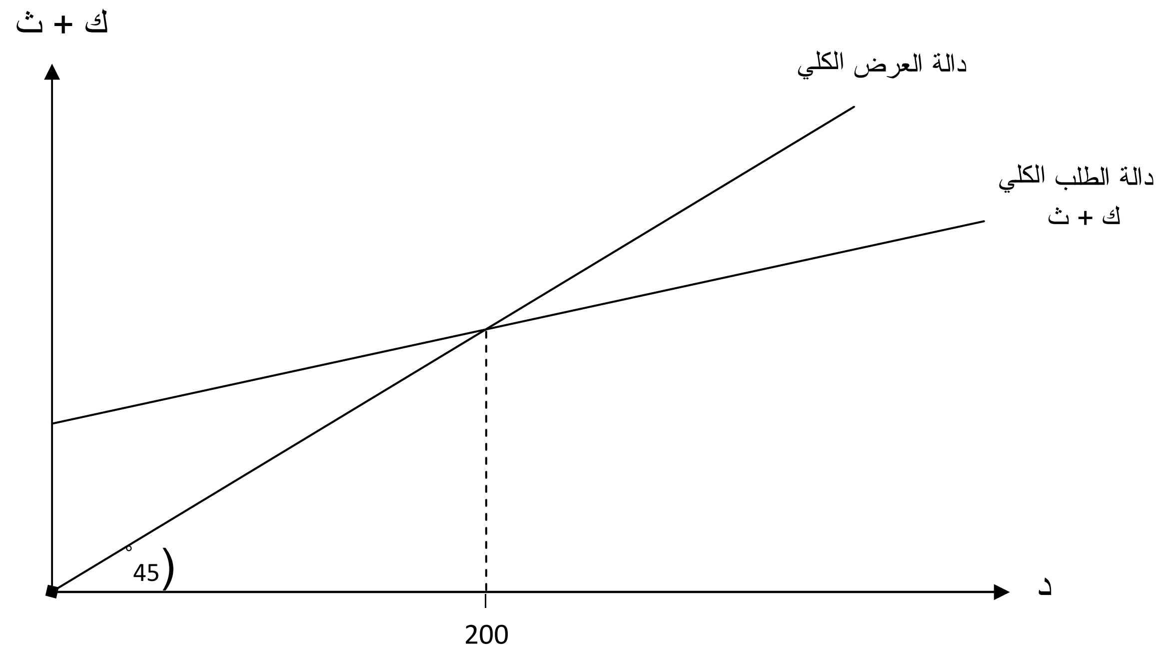
**إجابة** : **س**24 :

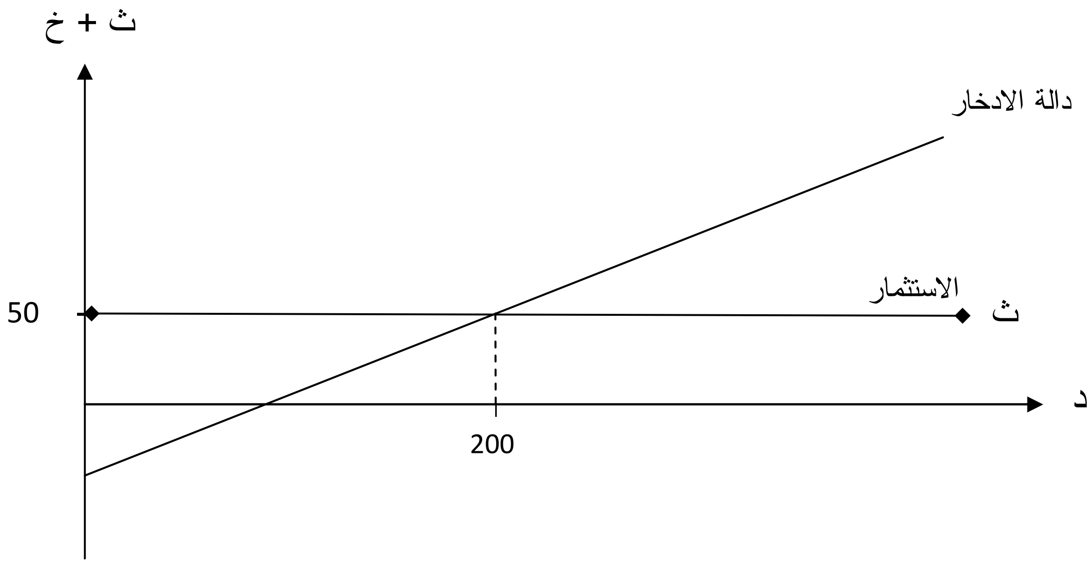
الدخل المتاح = الاستهلاك + الادخار .

الطلب التجميعي = الاستهلاك + الاستثمار .

الاستهلاك = الدخل المتاح – الادخار .

| الدخل | الادخار | الاستهلاك | الاستثمار | الطلب الكلي التجميعي |
|---|---|---|---|---|
| 150 | + 25 | 125 | 50 | 175 |
| 200 | + 50 | 150 | 50 | 200 |
| 250 | 75 | 175 | 50 | 225 |
| 300 | 100 | 200 | 50 | 250 |
| 350 | 125 | 225 | 50 | 275 |
| 400 | 150 | 250 | 50 | 300 |




الدخل التوازني يساوي 200 ، حيث إنَّ عند هذا الدخل فإن الادخار سوف يساوي الاستثمار .

**إجابة** : **س**25 :

$د_1 - د_0 = \Delta د$ ، $ث_1 - ث_0 = \Delta د$ ، $م = \frac{1}{1-ب}$

$\Delta د = \Delta ث \left(\frac{1}{1-ب}\right)$ .

$140 - 100 = \Delta ث \left(\frac{1}{1-{}^{3}/_{4}}\right)$ .

$40 = \Delta ث \left(\frac{1}{1-{}^{3}/_{4}}\right)$ .

$40 = \frac{\Delta ث}{0.25}$ ⇦ $\Delta ث = 40 \times 0.25$ ⇦ ∴ $ث = 10$ مليون دينار .

وبالتالي فإن زيادة في الاستثمار بمقدار 10 مليون سوف تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل التوازني بمقدار 40 مليون .

**إجابة** : **س**26 :

يتمثل الاستثمار المخطط في رغبات المستثمرين ، أي هو ما يرغب المستثمرين في تحقيقه ، أما الاستثمار الفعلي فهو الاستثمار القابل للتحقيق فعلاً عندما يتوفر الادخار الكلي اللازم لتحقيقه .

**إجابة** : **س**27 :

1. المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار (√) .
2. ارتفاع دالة الطلب الكلي نتيجة الزيادة في الإنفاق سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل التوازني (√) .
3. يشتمل الطلب الكلي على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري فقط (X) .
4. يتحقق الدخل التوازني عند تساوي الاستهلاك والاستثمار المحقق (X) .
5. غالباً ما يكون مضاعف الاستثمار مساوياً للواحد الصحيح (X) .
6. يقيس مضاعف الاستثمار حجم الزيادة في الدخل المترتبة عن الزيادة في الاستثمار (√) .

7. يؤدي تجاوز الادخار المخطط حجم الاستثمار المخطط إلى اتجاه الدخل نحو الانخفاض (√) .
8. يتساوى الادخار المحقق مع الاستثمار المحقق سواءً عند حالة التوازن أو غيرها (√) .
9. يترتب على تغير الميل الحدي للاستهلاك تغير قيمة المضاعف في نفس الاتجاه (√) .
10. زيادة الاستهلاك المستقل عن الدخل تؤدي إلى انخفاض الدخل التوازني بنفس المقدار (X) .
11. إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي فإن الدخل التوازني سوف يتجه نحو الانخفاض (√) .
12. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك مساوياً الواحد الصحيح ، فإن قيمة المضاعف سوف تساوي الواحد (X) .
13. يتحدد مستوى الدخل التوازني عند تقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار (√) .
14. العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك وبين قيمة المضاعف هي علاقة عكسية (X) .
15. إذا كان الميل الحدي للادخار تساوي 0.2 وزاد الاستثمار بمقدار 100 مليون دينار فإن مقدار الزيادة في الدخل ستكون 500 مليون دينار (√) .
16. الاستثمار لا يعني شراء الآلات والمعدات المستعملة (√) .
17. للتوقعات دور هام في تحديد حجم الإنفاق الاستثماري (√) .
18. شراء وبيع الأوراق المالية لا يعدُّ استثمار طبقاً للحسابات القومية (√).
19. التغير في المستوى التقني من المحددات المهمة للاستثمار (√) .
20. نظراً لأن قرارات الاستثمار من قبل قطاع الأعمال يدخل فيها عامل التوقعات فمن الصعب وضع دالة للاستثمار (√) .
21. انخفاض سعر الفائدة يقدم حافزاً أكبر على الاستثمار(X) .

22. في حالة تجاوز الاستثمار حجم الادخار المخطط فإن الدخل سوف يتجه إلى الارتفاع (√) .
23. دالة الاستثمار توضح العلاقة العكسية بين المبالغ التي يرغب المستثمرون في إنفاقها وأسعار الفائدة السائدة في السوق (√) .
24. إن حالة التوازن للاقتصاد في سوق السلع والخدمات تشترط تساوي الادخار التجميعي مع الاستثمار التجميعي (√) .
25. كلما انخفض مستوى سعر الفائدة زاد حجم الاستثمار (√) .
26. يتناسب حجم الاستثمار عكسياً مع حجم الناتج القومي الإجمالي (X) .
27. زيادة الرغبة في الادخار ونقص الرغبة في الاستهلاك تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل التوازني (X) .
28. يقوم قطاع الخدمات العامة بإشباع حاجات الأفراد الذين لا يستطيعون العمل (√) .
29. تعتمد دالة الاستثمار على سعر الفائدة الاسمي (X) .

## ج : **القطاع العام** .

**إجابة** : **س**28 :

1. **التضخم** : هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة زمنية طويلة .
2. **الفجوة الانكماشية** : هي تلك الحالة التي يتجاوز فيها العرض التجميعي الطلب التجميعي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل في الاقتصاد .
3. **الفجوة التضخمية** : هي تلك الحالة التي يتجاوز فيها الطلب التجميعي العرض التجميعي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل في الاقتصاد .
4. **منحنى فيلبس** : هو ذلك المنحنى الذي ينحدر من أعلى إلى أسفل ناحية اليمين مشيراً إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الأجل القصير .
5. **الطلب التجميعي** : هو عبارة عن قيمة الناتج الذي يكون القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد على استعداد لشرائه في فترة زمنية معينة .
6. **العرض التجميعي** : هو عبارة عن القيمة الكلية لكل السلع والخدمات النهائية التي بيعت من قبل المنشآت المكونة للاقتصاد .

**إجابة** : **س**29 :

قطاع الخدمات العامة هو عبارة عن المؤسسات التي تقوم بأداء خدمة عام للمجتمع مثل اللجان الشعبية العامة للأمانات ، ومن أهم الوظائف الاقتصادية التي يقوم بها هذا القطاع ما يلي :

1. إنتاج السلع العامة .
2. التحكم في النشاط الاقتصادي .
3. إعادة توزيع الدخل .
4. توفير الأمن والعدل .
5. العمل على استقرار الاقتصاد .

**إجابة** : **س**30 :

∵ مكاثر الضرائب = $\frac{\text{– الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{1– الميل الحدي للاستهلاك}}$ ⇦ $\frac{\text{– م . ح . ك}}{\text{1– م . ح . ك}}$

∵ مكاثر الإنفاق العام = $\frac{1}{\text{1– الميل الحدي للاستهلاك}}$ ⇦ $\frac{1}{\text{1– م . ح . ك}}$

∴ $\frac{1}{\text{1– م . ح . ك}} + \frac{\text{(– م . ح . ك)}}{\text{1– م . ح . ك}}$

∵ 1 – م . ح . ك = م . ح . خ

∴ $\frac{1}{\text{م . ح . خ}} + \frac{\text{(– م . ح . ك)}}{\text{م . ح . خ}}$ ⇦ $\frac{\text{1–م . ح . ك}}{\text{م . ح . خ}} = \frac{\text{م . ح . خ}}{\text{م . ح . خ}} = 1$

**إجابة** : **س**31 :

المكاثر = $\frac{1}{\text{1– الميل الحدي للاستهلاك}}$ ⇦ $\frac{1}{\text{1– ب}}$

م = $\frac{1}{1-\frac{4}{5}} = \frac{1}{1-0.8}$ ⇦ $\frac{1}{0.2} = 5$

∴ مقدار الزيادة في الدخل التوازي = المكاثر مضروباً في مقدار الزيادة في الإنفاق .

أي أن Δ د = م . Δ ق

Δ د = 5.(100) = 500 ، أي أن مقدار الزيادة في الدخل التوازني تساوي 500 مليون دينار .

وعليه فإن مستوى الدخل التوازني الحديد سيكون 1600 + 500 = 2100 مليون دينار .

**إجابة** : **س**32 :

أ– د = ك + ث + ق

∵ ك = 300 + 0.5 د

∴ د = 300 + 0.5 د + 100 + 20

د − 0.5 د = 300 + 100 + 20 ⇦ 0.5 د = 420

∴ د = $\frac{420}{0.5}$ ⇦ د = 840

مستوى الدخل التوازني هو 840 مليون دينار .

ب- بما أن الدخل الذي يحقق التوظف الكامل يساوي 1000 مليون دينار ، وحيث أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل أكبر من مستوى الدخل التوازني الذي يساوي 840 مليون دينار فإن نوع الفجوة التي يعاني منها المجتمع هي فجوة انكماشية وأن حجم هذه الفجوة يساوي (80) مليون دينار.

ج- مقدار التغيير في الإنفاق العام اللازم لسد هذه الفجوة الانكماشية هو :

Δ د = م . Δ ق

د2 − د1 = $\frac{1}{1-ب}$ (Δ ق)

1000 − 840 = ($\frac{1}{1-0.5}$) Δ ق ⇦ 160 = 2 (Δ ق)

∴ Δ ق = $\frac{160}{2}$ ∴ Δ ق = 80

∴ مقدار التغير اللازم في الإنفاق العام لسد حجم الفجوة الانكماشية التي يعاني منها المجتمع هو (80) مليون دينار .

**إجابة** : **س**33 :

حجم الفجوة هو :

مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل مطروحاً من مستوى الدخل التوازني مقسوماً على قيمة مضاعف الإنفاق .

$\frac{1000-800}{5}$ ⇦ $\frac{200}{5}$ = 40 مليون دينار .

وحيث إنَّ مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل أكبر من مستوى الدخل التوازني ، فإن نوع الفجوة ستكون فجوة انكماشية .

**إجابة** : **س**34 :

مقدار الضريبة اللازم لسد الفجوة التضخمية :

$$\text{مكاثر الضريبة} = \frac{-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}{1-\text{الميل الحدي للادخار}}$$

$$\therefore \text{م} = \frac{-\text{ب}}{1-\text{ب}} = \frac{0.8}{1-0.8} \Leftarrow \frac{-0.8}{0.2} \Leftarrow \therefore \text{م} = -4 \;.$$

$$2300 - 2100 = \frac{200}{-4} = -50 \;.$$

وبالتالي فإن مقدار الضريبة اللازمة فرضها لسد حجم الفجوة التضخمية هو 50 دينار .

**إجابة** : **س**35 :

$$\text{مكاثر الإنفاق العام} = \frac{1}{1-\text{ب}} \Leftarrow \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4 \;.$$

$$\Delta\, \text{د}_{\text{ق}} = \text{م}_{\text{ق}} \,.\, \Delta \text{ق} \;.$$

$$\Delta\, \text{د}_{\text{ق}} = 4 \times 100 \Leftarrow 400 \text{ مليون دينار.}$$

$$\text{مكاثر الضريبة} = \frac{-\text{ب}}{1-\text{ب}} = \frac{-0.75}{1-0.75} = -3$$

$$\Delta\, \text{د}_{\text{ض}} = \text{م}_{\text{ض}} \times \Delta \text{ض} \;.$$

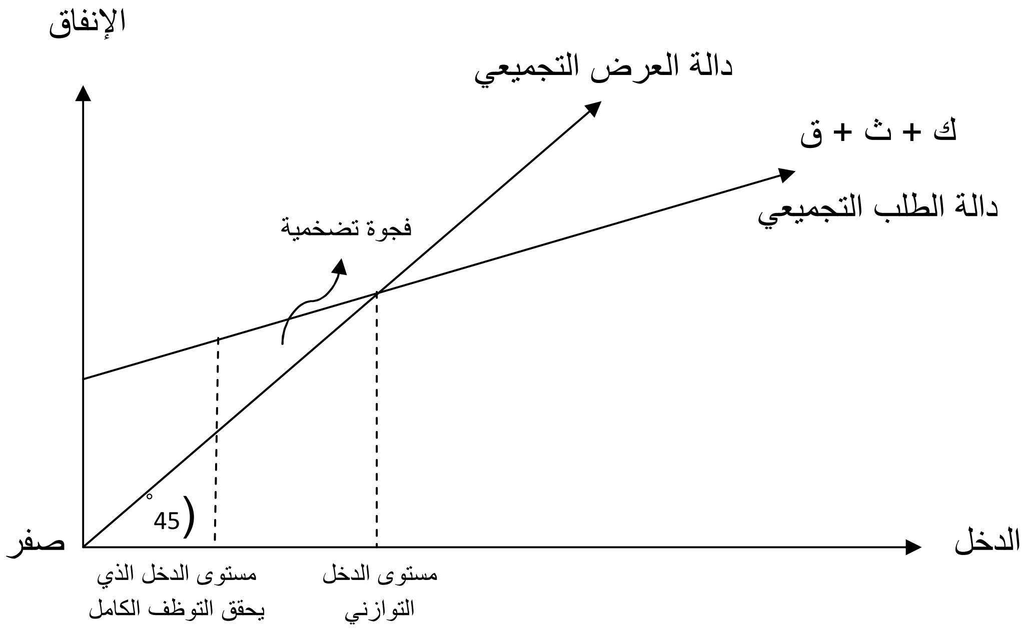
$$\Delta\, \text{د}_{\text{ض}} = 3 \times 100 = -300 \;.$$

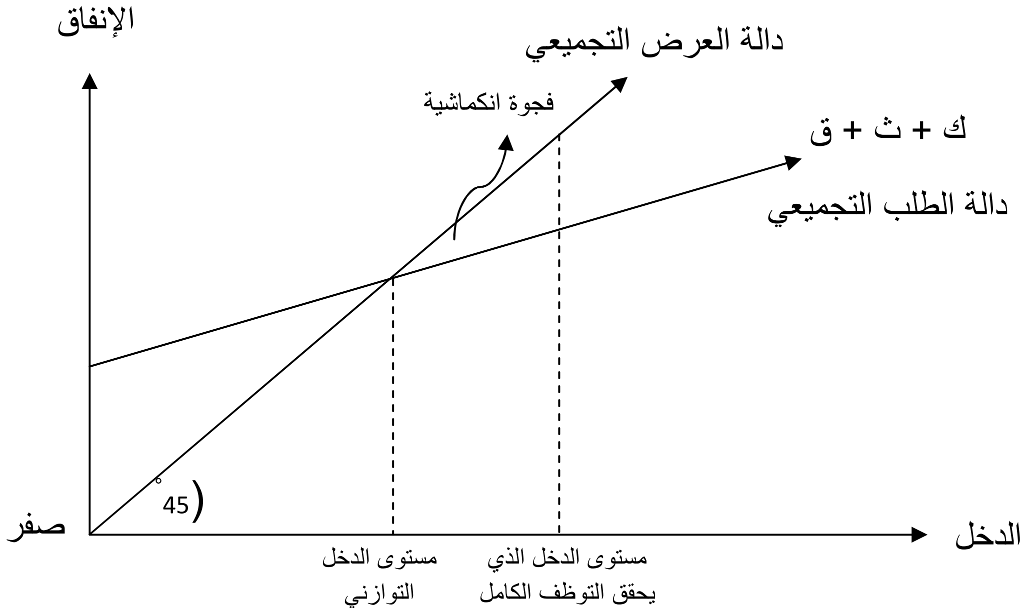
وعليه فإن $\Delta$ د = $\Delta$ د ض − $\Delta$ د ق .

$$-300 + 400 = 100 \text{ مليون .}$$

وبمعنى آخر إذا زادت ( ق ) بمقدار 100 مليون وزادت الضرائب بمقدار 100 مليون فإن الدخل أيضاً سوف يزداد بمقدار 100 مليون دينار .

**إجابة** : **س**36 :


الإنفاق
دالة العرض التجميعي
ك + ث + ق
دالة الطلب التجميعي
فجوة تضخمية
45°
صفر
الدخل
مستوى الدخل الذي
يحقق التوظف الكامل
مستوى الدخل
التوازني


الإنفاق
دالة العرض التجميعي
فجوة انكماشية
ك + ث + ق
دالة الطلب التجميعي
45°
صفر
الدخل
مستوى الدخل
التوازني
مستوى الدخل الذي
يحقق التوظف الكامل

**إجابة : س37 :**

يمكن تصنيف أنواع التضخم طبقاً لسببه ، فهناك ما يسمى بالتضخم بفعل جذب الطلب والتضخم بفعل ضغط التكاليف والتضخم بفعل ضغط الأرباح ، فالتضخم بفعل جذب الطلب يحدث عندما يكون الطلب التجميعي للاقتصاد يفوق العرض التجميعي ، حيث لا توجد موارد بحيث تساهم في زيادة الإنتاج لمقابلة الزيادة في الطلب ، ونتيجة لهذا فإن الأسعار تبدأ بالارتفاع وبمعنى آخر ستكون هناك نقود كثيرة تطارد سلع قليلة ، والنتيجة هي الارتفاع في الأسعار .

أما النوع الآخر من التضخم وهو ما يسمى بالتضخم بفعل ضغط التكاليف ، يحدث عندما يقوم أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد بأكثر من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية ، فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية فإن تكاليف الوحدة من كل سلعة منتجة سوف تزداد ، وهذه الزيادة في الكلفة سوف تحول للمستهلك ؛ لأنَّ المنشأة تسعى للمحافظة على مستوى أرباحها وبالتالي سوف تقوم برفع أسعار منتجاتها من السلع ، ومن ثم ترتفع الأسعار.

أما النوع الأخير من التضخم وهو ما يسمى بالتضخم بفعل ضغط الأرباح ، يحدث هذا النوع من التضخم ، عندما تكون هناك منشآت احتكارية تتحكم في الأسعار ، حيث إنَّه من السهل على هذه المنشآت زيادة الأرباح عن طريق زيادة الأسعار بدلاً من زيادة كفاءة الإنتاج وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج .

**إجابة : س38 :**

للحد من مشكلة التضخم المالي عادةً ما تكون السياسة النقدية الانكماشية هي السياسة المتبعة من قبل المصرف المركزي ، وتتلخص الإجراءات المتبعة في هذا الشأن فيما يلي :

أ- امتصاص قدر من النقود الدائرة في الاقتصاد عن طريق بيع الأوراق المالية .

ب- الحد من قدرة المصارف التجارية على منح القروض ، وذلك عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني .

ج- التخفيض من القروض الممنوحة للمصارف التجارية من قبل المصرف المركزي ، وذلك عن طريق رفع سعر الخصم .

كما يتم اللجوء إلى السياسة المالية التقشفية لعلاج مشكلة التضخم ، وتتلخص هذه السياسة في تخفيض المصروفات أو زيادة الضرائب أو اتباع مزيج من هاتين السياستين .

**إجابة** : **س**39 :

1. مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي دائماً مضاعف الإنفاق العام (√) .
2. إذا ارتفع الإنفاق العام وارتفعت الضرائب بنفس القدر والاتجاه فإن الدخل سوف ينخفض بنفس مقدار الزيادة في الضرائب (X) .
3. يتم غلق الفجوة التضخمية من خلال تخفيض الضرائب (X) .
4. يعد تقليص الإنفاق العام أكثر السياسات فاعلية في محاربة التضخم (√) .
5. الزيادة في الضرائب لمحاربة الثغرة التضخمية يؤدي إلى خفض في الإنفاق العام ومن ثم انخفاض في الدخل التوازني (√) .
6. التضخم يعمل على تغيير توزيع الدخول الحقيقية (√) .
7. لمحاربة الفجوة الانكماشية لابد من اتباع سياسة تخفيض عناصر الإنفاق (X) .
8. يعدُّ التضخم بفعل ضغط التكاليف أحد أنواع التضخم (√) .
9. يؤدي التضخم إلى انتشار الجريمة وغيرها من الأمراض النفسية السيئة (X) .
10. مجموع مكاثر الضرائب ومكاثر الإنفاق العام يساوي الواحد الصحيح (√) .
11. البطالة بالمعنى الاقتصادي هي وجود أشخاص لا يقومون بأي عمل في المجتمع (X) .
12. البطالة التي تحدث في موسم معين يطلق عليها بالبطالة المقنعة (X) .
13. من الفئات التي تخسر جراء التضخم غير المتوقع هي الفئة التي ترتفع مرتباتهم بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار (√) .

14. التضخم يعني ارتفاع سعر سلع معينة في الاقتصاد ولفترة وجيزة (X) .
15. مبدأ الاقتصار يعد من أهم خصائص السلع التي يقوم القطاع العام بإنتاجها (√) .
16. يواجه الاقتصاد ما يسمى بالثغرة التضخمية عندما يكون الطلب التجميعي على السلع والخدمات أقل من العرض التجميعي عند نقطة الاستخدام الكامل للاقتصاد (X) .

**إجابة** : **س**40 :

الطلب التجميعي في أي اقتصاد هو مجموع السلع والخدمات المطلوبة خلال سنة ، ويشمل الطلب التجميعي البنود التالية :

أ- المصروفات على الاستهلاك .

ب- المصروفات على الاستثمار .

ج- مصروفات الدولة على السلع والخدمات .

د- صافي الواردات .

**إجابة** : **س**41 :

**أ - دالة الاستهلاك :**

∵ الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1 .

∴ 1 - الميل الحدي للاستهلاك = 0.25 .

∴ الميل الحدي للاستهلاك = 1 - 0.25 .

الميل الحدي للاستهلاك = 0.75 .

وعليه فإن دالة الاستهلاك ستكون كالتالي :

⇦ ك = أ + ب د ⇦ ك = 50 + 0.75 د .

**ب – دالة الادخار :**

خ = − أ + ( 1 – ب ) د .

خ = − 50 + ( 1 – 0.75 ) د .

خ = − 50 + 0.25 د .

**ج – قيمة مضاعف الإنفاق :**

مضاعف الإنفاق = $\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1}-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$

∴ قيمة مضاعف الإنفاق هي $\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{0.75-1}} = \frac{\mathbf{1}}{\mathbf{0.25-1}} = 4$ .

## **ثالثاً** : **النقود والجهاز المصرفي** .

**إجابة** : **س**42 :

1. **الطلب على النقود بدافع المضاربة :** هو كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد كأحد صور الاحتفاظ بالثروة .
2. **النقود :** هي أي شيء يحضى بالقبول العام ويستخدم كوسيط في التبادل .
3. **السياسة المالية :** هي تلك الخطة الخاصة بالمصروفات والضرائب للدولة وهدفها هو تحريك الطلب التجميعي في الاتجاه المطلوب .
4. **السياسة النقدية :** هي كل الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي لأجل تغيير التوازن في السوق النقدي .
5. **عرض النقود :** يجب أن يشمل العملة المتداولة (النقود الورقية والمعدنية) والودائع تحت الطلب .

**إجابة** : **س**43 :

هناك ثلاث جهات مسئولة عن عرض النقود ، هذه الجهات هي المصرف المركزي ، الخزانة العامة ، والمصارف التجارية .

ويتحكم المصرف المركزي في عرض النقود من خلال الإجراءات التالية :

1. **التحكم في الاحتياطي القانوني :** حيث يفرض المصرف المركزي بنص القانون على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة مئوية من إيداعات زبائنهم ويلجأ المصرف المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني في حالة إتباع سياسة نقدية تقشفية ، وهذه الإجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تقليص قدرة المصارف التجارية على منح القروض ، وبالتالي التأثير في عرض النقود بالسالب وبالعكس يقوم المصرف المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني إذا ما أراد اتباع سياسة نقدية توسعية ، الأمر الذي يزيد من قدرة المصارف التجارية على منح القروض ، مما يؤدي إلى زيادة العروض النقدية .

2. **التحكم في سعر الخصم** : يمكن للمصرف المركزي أن يرفع أو يخفض من سعر الفائدة للتأثير في عرض النقود ، فإذا ما قام المصرف المركزي باتباع سياسة رفع سعر الفائدة فإن لذلك الأثر المباشر على التقليل من عرض النقود ، وبالعكس إذا تم إتباع سياسة خفض سعر الفائدة ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في المعروض النقدي .
3. **عمليات السوق المفتوح** : قد يدخل المصرف المركزي في عمليات السوق المفتوح بائعاً للأوراق المالية ، وهذا الإجراء يؤدي إلى التقليل من عرض النقود والعكس إذا ما قام المصرف المركزي بالدخول في عمليات السوق المفتوحة كمشتري للأوراق المالية ، ففي هذه الحالة فهو يقوم بضخ كمية من النقود في السوق ، وهذه العملية تسبب في زيادة عرض النقود .

والجهة الثانية المسئولة عن عرض النقود وهي ( الخزانة العامة أو الدولة ) ، حيث يترتب عن مصروفات الدولة الممولة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية زيادة في عرض النقود ، أما في حالة حصول الدولة على إيرادات مصدرها زيادة الضرائب يكون أثر ذلك التقليل من المعروض النقدي .

أما بالنسبة للجهة الثالثة المسئولة عن عرض النقود فهي (المصارف التجارية) ، والتي تؤثر في عرض النقود عن طريق التحكم في سياسة منح القروض .

**إجابة** : **س**44 :

1. إذا أراد المصرف المركزي زيادة عرض النقود فإنه يقوم بذلك عن طريق زيادة نسبة الاحتياطي القانوني (X) .
2. إن زيادة عرض النقود وانخفاض سعر الفائدة يؤديان إلى زيادة حجم الاستثمار (√) .
3. تستخدم السياسية المالية التوسعية في فترات الكساد الاقتصادي (√) .
4. يقصد بمرونة النقود عدد المرات التي يتم فيها تداول الوحدة النقدية على السلع والخدمات خلال السنة (√) .

5. طبقاً لنظرية كينز فإن النقود تطلب لثلاثة دوافع من بينها دافع المضاربة (√)
6. يتوقف الطلب على النقود بالدرجة الأولى على سعر الفائدة (√) .
7. يتكون عرض النقود من العملة المتداولة والودائع تحت الطلب والودائع لأجل (√) .
8. المصرف المركزي هو عبارة عن أداة في يد الدولة وظيفته الأساسية التحكم في عرض النقود (√) .
9. سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني هي أحد أدوات السياسة المالية (X) .
10. تؤدي الزيادة في عرض النقود مع بقاء الطلب على النقود ثابت إلى تخفيض سعر الفائدة التوازني (X) .
11. يتم اتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي ورفع سعر الفائدة (√) .
12. يؤدي الارتفاع المستمر في الأسعار إلى تخفيض القيمة الحقيقية للنقود (√) .
13. توجد علاقة عكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة (√) .
14. كلما كانت تكلفة الاحتفاظ بالنقود مرتفعة كلما زاد الطلب على النقود (X).
15. تعد عملية قبول الودائع من الأفراد وخلق الودائع وظيفتان من وظائف المصرف المركزي (X) .
16. يُعرّف مضاعف الودائع بأنه عدد المرات التي يتوسع بها الودائع تحت الطلب (√) .
17. يؤكد الكنزيون في سياساتهم الاقتصادية على السياسة المالية بالدرجة الأولى (√) .
18. الطلب على النقود بدافع المضاربة هو دالة عكسية في سعر الفائدة (√) .
19. عمليات السوق المفتوح هي عملية يقوم فيها المصرف المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية (√) .
20. يتم امتصاص قدر من النقود الدائرة في الاقتصاد عن طريق شراء الأوراق المالية في السوق المفتوحة (X) .

21. طبقاً للنقديين فإن الزيادة في عرض النقود تعدُّ أكثر تأثيراً على حجم المصروفات (√) .
22. هناك علاقة عكسية بين عرض النقود ومستوى سعر الفائدة (X) .
23. تقوم المصارف التجارية بالتأثير في عرض النقود وذلك عن طريق التحكم في سياسة منح القروض (√) .
24. عرض القوة الشرائية يساوي عرض النقود مطروحاً منه النقود المكتنزة مقسوماً على الرقم القياسي للأسعار (√) .
25. المصارف التجارية هي التي تحدد معدل الاحتياطي النقدي (X) .
26. ينجم عن مصروفات الدولة الممولة عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي أو من المصارف التجارية التقليل في عرض النقود (X) .
27. يتطلب التوازن في سوق النقد أن يكون عرض النقود يساوي كمية السلع والخدمات المعروضة (X) .
28. تعمل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي على الزيادة في الطلب على النقود (X) .

**إجابة** : **س**45 :

عدد المرات التي تتوسع بها الودائع تحت الطلب يسمى بمكاثر التوسع في الودائع ومكاثر الودائع يعطينا طريقة سريعة لحساب الزيادة الصافية في الودائع تحت الطلب ، ويمكننا حساب الزيادة في عرض النقود من خلال الآتي :

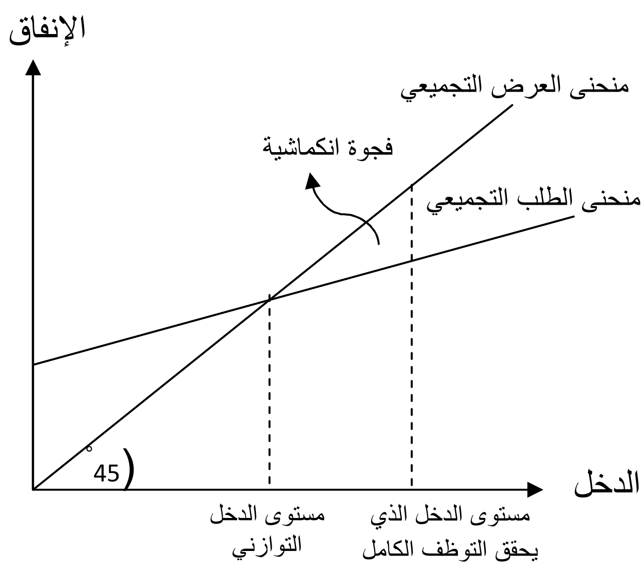
$$\text{مكاثر الودائع} = \frac{1}{\text{معدل الاحتياطي}}$$

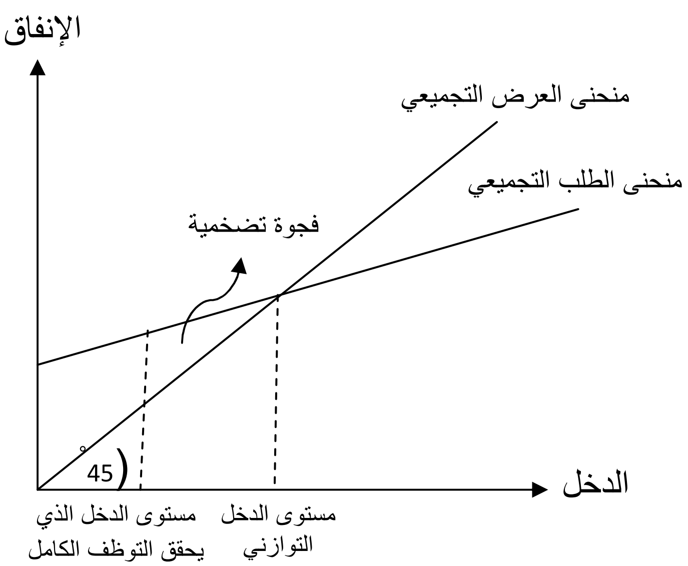
# نموذج إجابة أسئلة امتحان في مادة
# مبادئ الاقتصاد الكلي

**س1**: ما هو التوازن الكلي في الاقتصاد ، وما هي الثغرة التضخمية والثغرة الكسادية ؟ وما علاقة كليهما وحالة التوازن الكلي للاقتصاد ؟ استعن في إجابتك بالرسم .

**الإجابة** :

- **نقطة التوازن الكلي في الاقتصاد :** هي النقطة التي يتقاطع فيها منحنى العرض التجميعي مع منحنى الطلب التجميعي وهذه النقطة تماثل نقطة الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية .
- **أما الثغرة التضخمية :** فهي حالة تمهد الطريق لما نسميه بالتضخم وعندها يكون منحنى الطلب التجميعي أكبر من منحنى العرض التجميعي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل .
- **أما الثغرة الانكماشية :** فهي التي يكون عندها العرض التجميعي يفوق الطلب التجميعي عند مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل .



**س2** : إذا كان الاقتصاد في حالة كساد فما هي السياسات التي تنصح باتباعها لدفع الاقتصاد إلى حالة من الرواج ، وما هي الآثار السلبية الناجمة عن اتباع هذه السياسة ؟.

**الإجابة** :

بالطبع في مثل هذه الحالة ينصح باتباع سياسات مالية أو نقدية توسعية ، حيث تعمل هذه السياسة التوسعية للدولة على بث الرواج الاقتصادي ، وتتحصر أدوات السياسة التوسعية النقدية في الآتي :

1. قيام المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية .
2. تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .
3. تخفيض سعر الفائدة .

أما أدوات السياسة المالية التوسعية فإن أدواتها تنحصر في زيادة المصروفات أو خفض الضرائب أو اتباع خليط من هاتين السياستين .

غير أن الأثر السلبي الناجم عن إتباع هذه السياسة التوسعية سوف تقود الاقتصاد إلى ارتفاع مستويات الأسعار والوقوع في مشكلة التضخم .

**س3** : عدد الصفات الأساسية المستعملة للتمييز بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة ثم اشرح بعضها بالتفصيل .

**الإجابة** :

هناك العديد من الصفات الأساسية المستعملة للتمييز بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة ومن هذه الصفات ما يلي :

1. دخل الفرد الحقيقي .
2. القطاع الزراعي .
3. المواليد والوفيات .
4. النمو الغذائي .
5. المستوى الصحي .
6. المستوى العلمي .

- **المستوى الصحي** : نظراً لأنَّ الدخل القومي الإجمالي في البلدان النامية منخفض فإنه يترتب على ذلك الافتقار في البنية التحتية الجيدة والإنشاءات اللازمة لتقديم الخدمات الطبية كالمستشفيات ، بالإضافة إلى عدم توفر الكوادر المؤهلة طبياً من أطباء وممرضين ؛ ولهذا نجد أن في البلدان النامية عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان منخفض جداً . ولكن كلما ارتفعت ونمت الدول كلما ارتفعت هذه المؤشرات وذلك بزيادة عدد المؤسسات الصحية وعدد الأطباء والممرضين .
- **المستوى التعليمي** : إن ارتفاع أو انخفاض نسبة الأمية في البلد يعطي دليل على مدى تأخر أو تقدم الدولة ؛ لذلك نجد أن نسبة الأمية في الدول النامية مرتفعة جداً ؛ لعدم قدرتها على توفير المدارس والمدرسين والميزانيات اللازمة لسير برامج الاستثمار البشري في العملية التعليمية بسبب تدني الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ؛ لذلك كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي كلما زادت إمكانية تخصيص الأموال اللازمة لتسيير البرامج التعليمية وبالتالي انخفاض مستوى الأمية ، وبمقارنة الدول المتقدمة نجد بأن الأمية قد اختفت تماماً .

**س4** : عرِّف المصطلحات التالية :

أ- الميل الحدي للاستهلاك .

ب- الناتج القومي الصافي .

ج- الدخل الشخصي .

د- الميل الوسطي للادخار .

هـ - التضخم .

**الإجابة** :

- **الميل الحدي للاستهلاك** : هو عبارة عن التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل المتاح .
- **الناتج القومي الصافي** : هو عبارة عن المبلغ المتبقي من الناتج القومي الإجمالي بعد طرح المبلغ اللازم لمجابهة استهلاك رأس المال .
- **الدخل الشخصي** : هو ذلك الدخل المستلم من قبل الأفراد من أي مصدر بما في ذلك المدفوعات المحولة ، وذلك قبل دفع ضريبة الدخل .

- **الميل الوسطي للادخار :** فهو عبارة عن الادخار مقسوماً على الدخل المتاح .
- **التضخم :** هو عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، ولفترة زمنية طويلة .

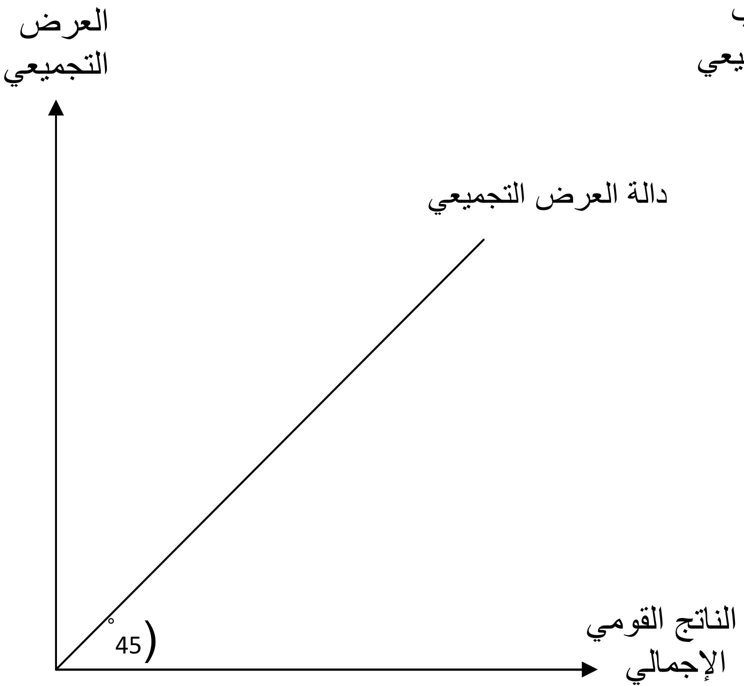
# نموذج إجابة أسئلة الامتحانات في مادة

# مبادئ الاقتصاد الكلي

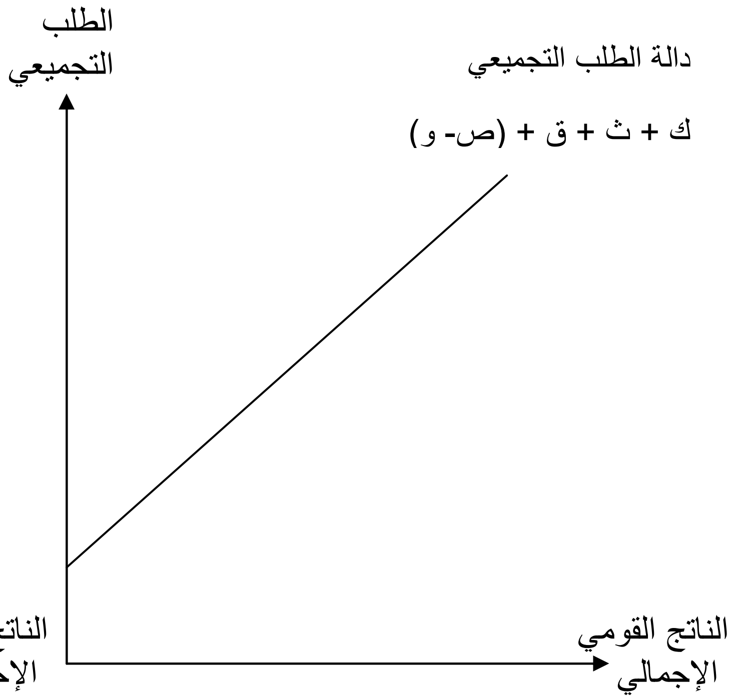
**س1 (أ)**: عرِّف العرض التجميعي والطلب التجميعي مع رسم المنحنيات .

**الإجابة** :

- **العرض التجميعي** : هو عبارة عن جميع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما مضافاً إليه مجموع الاستيراد من السلع خلال سنة ، أو هو قيمة الناتج المتاح والقابل للشراء من قبل المجتمع ككل في فترة زمنية معينة .
- **الطلب التجميعي** : هو عبارة عن قيمة الناتج الذي يكون القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاعات الأخرى المكونة للنشاط الاقتصادي على استعداد لشرائه في فترة زمنية معينة ، أو هو مجموع السلع والخدمات المطلوبة خلال سنة .




**( منحنى العرض التجميعي )**




**( منحنى الطلب التجميعي )**

(**ب**): اذكر مع الشرح محددات الطلب التجميعي ؟.

**الإجابة** :

1. الإنفاق الاستهلاكي . 3. الإنفاق العام أو الحكومي .
2. الإنفاق الاستثماري . 4. صافي المعاملات الخارجية .

1. **الإنفاق الاستهلاكي** : يتحدد نصيب القطاع العائلي من الناتج القومي الإجمالي بالدخل المتاح وهو ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي يقوم قطاع العائلات بصرفه على شراء السلع والخدمات المنتجة خلال السنة ، وهو ما يسمى بالاستهلاك .
2. **الإنفاق الاستثماري** : وهو يعني طلب رجال الأعمال على السلع والخدمات المنتجة في نفس السنة ، أي أن الاستثمار هو ذلك الجزء للعرض الإجمالي للسلع والخدمات المطلوبة خلال السنة من قبل رجال الأعمال كما يشمل باقي المخزون لرجال الأعمال عند نهاية السنة من السلع والخدمات .
3. **الإنفاق العام أو الحكومي** : وهو يمثل القيمة الإجمالية الفعلية من المشتريات للسلع والخدمات خلال السنة من قبل جميع الأجهزة التابعة للدولة ويتوقف هذا النوع من المصروفات أساساً على اعتبارات سياسية منها النظام الاقتصادي المتبع وعلى رغبات المجتمع من السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام .
4. **صافي المعاملات الخارجية** : وهو يمثل القيمة الإجمالية الفعلية للمشتريات من العرض الإجمالي للسلع والخدمات المنتجة خلال السنة ، من قبل قطاع العائلات وقطاع الأعمال للبلاد الأجنبية ، ويتوقف حجم الصادرات على ظروف خارجة عن سيطرة البلد المصدر.

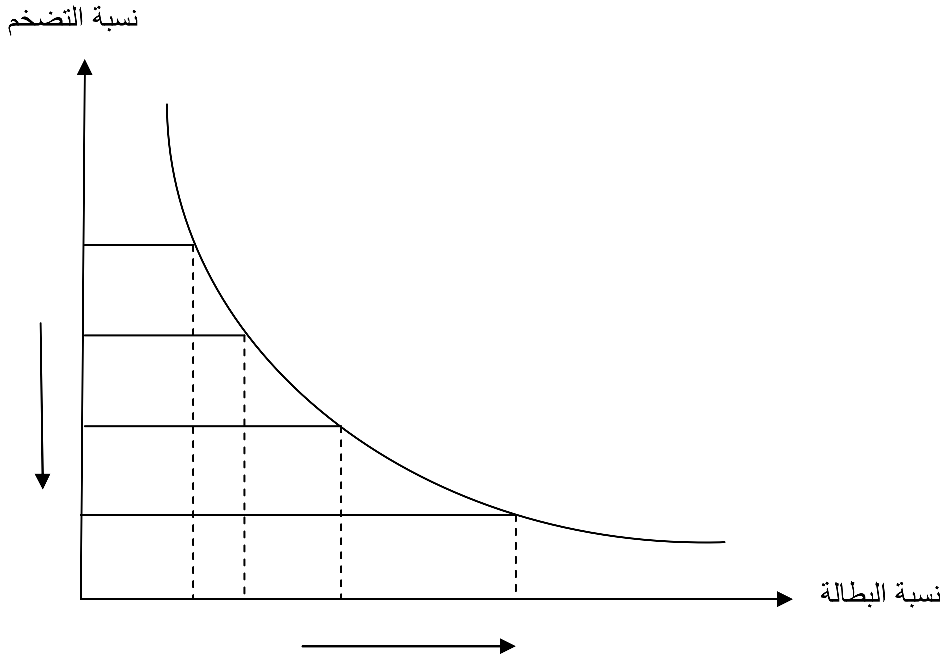
**س**2 (**أ**): عرِّف البطالة ، وتحدث عن علاقتها بالتضخم مع الرسم .

**الإجابة** :

البطالة في المفهوم الاقتصادي تعني عدم استغلال أو استخدام أي نوع من الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع الاستخدام الأمثل .

والبطالة علاقتها بالتضخم علاقة عكسية ، وهذه العلاقة يمثلها ما يسمى بمنحنى فيلبس حيث ينحدر هذا المنحنى من أعلى إلى أسفل متجهاً ناحية اليمين ومشيراً لوجود علاقة عكسية بين هذين المتغيرين ( البطالة والتضخم ) فكلما كانت نسبة التضخم عالية قلت نسبة البطالة والعكس صحيح .

بمعنى أن تخفيض البطالة يترتب عليه رفع نسبة التضخم .




(ب): اذكر مع الشرح أنواع البطالة البشرية ؟.

**الإجابة** :

1. **البطالة الهيكلية :** يندرج تحت هذا النوع من البطالة الأشخاص الذين توقفوا عن العمل بسبب افتقارهم لمهارات ما ، أو بسبب التغير التقني أو بسبب عدم قدرة هؤلاء الأشخاص على مواكبة التغيرات العلمية والتقنية السريعة .
2. **البطالة الموسمية :** يظهر هذا النوع من البطالة في موسم أو فترة معينة من السنة عندما يقل الطلب على العمال في ذلك الموسم ، ومن الأمثلة على ذلك ما يحدث من زيادة في الطلب على العمال في موسم الحصاد ، إلا أن بعد انتهاء هذا الموسم يصبح هؤلاء العمال في حالة بطالة .

3. **البطالة المقنعة :** هذا النوع من البطالة غير مرئي ، وهي تحدث عندما تكون إنتاجية العامل منخفضة جداً ، ويظهر هذا النوع من البطالة بوضوح في البلاد النامية وخاصةً ذات الكثافة السكانية العالية .
4. **البطالة الدورية :** هذا النوع من البطالة مرتبط بما يمر به الاقتصاد من فترات رواج وكساد ، ويحدث هذا النوع من البطالة في اقتصاديات الدول المتقدمة .

**س3** : اذكر مع الشرح الاستعمالات المختلفة للنقود ؟.

**الإجابة** :

يرى الاقتصادي كينز بأن الطلب على النقود يعود إلى الاستعمالات الثلاثة التالية وهي :

1. **الطلب على النقود لاستعمالها في المبادلات :**

يحتفظ الأفراد بالنقود لاستعمالها أو للصرف منها على السلع والخدمات المرتقب شراؤها مستقبلاً ، حيث يتمكن الأفراد بواسطة النقود من أن يتبادلوا بسهولة وحرية إنتاجهم بإنتاج الآخرين وكذلك يحتفظ الأفراد بكميات من النقود السائلة لإشباع دافع المعاملات ، وكمية النقود تعتمد على تكرار الدفعات النقدية ، أي أنه كلما كانت فترة الدفع أكثر تكراراً كلما صَغُرتْ النسبة من الدخل السنوي للفرد .

2. **الطلب على النقود بدافع الحيطة والاحتراس :**

يحتفظ الأفراد بنقود سائلة لمواجهة مصروفات طارئة لم تكن متوقعة ، مثل حالات المرض والإفلاس والبطالة غير المتوقعة .

3. **الطلب على النقود بدافع المضاربة :**

النقود تمد الأفراد بالسيولة لكي يتحصلوا على أرصدة أخرى ، فمالك الثروة يفضل الاحتفاظ بثروته في صورة نقدية إذا كانت أسعار السندات عالية ، ولا يقبل على شراء تلك السندات إلا إذا انخفضت أسعارها ، حتى يستفيد من بيعها مستقبلاً بسعر أعلى ، مما يحقق له زيادة في ثروته .

**س4** : ما هي الأسس الواجب مراعاتها عند وضع برامج وخطط التنمية الاقتصادية ؟.

**الإجابة** :

من اللازم على الخطة الفعالة في مجال التنمية الاقتصادية أن تراعي عند وضعها وتنفيذها ما يلي :

1. زيادة الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة بالدرجة التي تسمح بترك الفرص اللازمة للقطاع الخاص ، وأن يركز استثمار الدولة على استكشاف موارد جديدة والعمل على خلق وتطوير التقدم التقني .
2. على الدولة أن تقوم بتخصيص الأموال اللازمة لتنفيذ خطط التنمية .
3. تشجيع مستويات أعلى من الاستثمارات الخاصة عن طريق تدريب المديرين والمنظمين والفنيين ، وخلق الجو الملائم من خلال خلق الثقة بضمان الأموال وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار .
4. زيادة الإنتاجية لرأس المال عن طريق الاستمرار في تعلم وتدريب العناصر المحلية .

**س5** : عرف المكاثر ، ثم أوجد حجم المضاعف من النموذج التالي مبيناً أثر زيادة الاستثمار بمقدار (10) مليون دينار على مستوى الدخل التوازني ، ك = 100 + 0.75 د ، ث = 50 ؟.

**الإجابة** :

**المكاثر** : هو عبارة عن التغير في الناتج القومي الإجمالي الناجم عن التغير في المصروفات أو هو عبارة عن العدد الذي إذا ضرب في مقدار التغير في الإنفاق تحصل على مقدار التغير في الدخل .

د = ك + ث ⇦ د = 100 + 0.75 د + 50 .

( د − 0.75 د ) = 100 + 50 ⇦ 0.25 د = 150 .

د = $\frac{150}{0.25}$ ⇦ د = 600 مليون دينار .

∴ مقدار الدخل التوازني يساوي 600 مليون دينار .

∵ حجم المضاعف = $\frac{1}{1-\text{م.ح.ك}}$ ⇦ ∴ م = $\frac{1}{1-0.75}$ ⇦ م = $\frac{1}{0.25}$

∴ م = 4 .

∵ Δ د = م × Δ ث ⇦ Δ د = 4 × 10 ⇦ ∴ Δ د = 40 .

وعليه فإن مستوى الدخل التوازني زاد بمقدار (40) مليون دينار عند زيادة الاستثمار بمقدار (10) مليون دينار .

# نموذج إجابة أسئلة امتحان مادة

# مبادئ الاقتصاد الكلي

**س1** : عرِّف الناتج القومي الإجمالي ، ثم اشرح باختصار طرائق حساب هذا الناتج ؟.

**الإجابة** :

**الناتج القومي الإجمالي** : هو عبارة عن مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما مقومة بأسعار السوق خلال سنة ، ويحسب الناتج القومي الإجمالي بطرق ثلاث هي :

1. طريقة الإنفاق والمصروفات .
2. طريقة الدخل المكتسب .
3. طريقة القيمة المضافة .

1. **طريقة الإنفاق** : عند حساب الناتج القومي الإجمالي طبقاً لهذه الطريقة يجب أن يتضمن الآتي :

(أ)– ما ينفقه الأفراد على الاستهلاك ( الإنفاق الاستهلاكي ) .

**(ب)**– ما ينفقه قطاع الأعمال على الإنشاءات والمعدات الرأسمالية وبناء المخزون .

**(ج)**– ما ينفقه قطاع الخدمات العامة على السلع والخدمات .

**(د)**– ما ينفقه العالم على ناتج الاقتصاد القومي وما ينفقه الاقتصاد القومي على ناتج بقية العالم .

وللتبسيط نعطي لكل بند من البنود السابقة الذكر رمزاً محدداً كما يلي :

الإنفاق الاستهلاكي الفردي (ك) ، إجمالي الاستثمار الخاص (ث) ، الإنفاق العام (ق) ، الصادرات (ص) ، الواردات (و) .

وعليه فإن الناتج القومي الإجمالي في أي فترة من الزمن يمكن حسابه كالتالي :

الناتج القومي الإجمالي = ك + ث + ق + ( ص – و ) .

2. **طريقة الدخل المكتسب :** وفقاً لهذه الطريقة يحسب الناتج القومي الإجمالي على أنه تدفق للدفعات النقدية التي تتولى المنشآت دفعها لعناصر الإنتاج ، نظير المساهمة في إنتاج السلع والخدمات التي تقوم المنشآت بإنتاجها ، ويعرف الناتج القومي الإجمالي طبقاً لهذه الطريقة على أنه مجموع الدخل المكتسب من قبل عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة ، ويمكن حساب الناتج القومي الإجمالي طبقاً لهذه الطريقة كما يلي :

الناتج القومي الإجمالي (=) تعويضات العاملين والذي يشمل المرتبات وجميع الأشكال الأخرى من الدخول العينية بما فيها اشتراكات الضمان الاجتماعي (+) الفوائد وهنا يجب حساب صافي الفائدة التي يتحصل عليها قطاع الأعمال (+) الإيجارات وهي تلك التي يتحصل عليها الشخص نظير استعمال ممتلكاته من قبل الغير (+) أرباح الشركات المساهمة .

3. **طريقة القيمة المضافة :** يتم استخدام طريقة القيمة المضافة لتجنب التكرار الحسابي لقيمة السلع أكثر من مرة ، وأن مثل الوقوع في هذا الخطأ يعود إلى طبيعة عملية الإنتاج ذاتها ، حيث إنَّ أي سلعة نجدها تمر بسلسة من مراحل الإنتاج ، وفي كل مرحلة من مراحل الإنتاج تتمثل عملية الإنتاج في إضافة قيمة إلى السلعة حتى تقترب بها من المرحلة الأخيرة التي يكتمل فيها إنتاجها كسلعة نهائية ، وبالتالي فالقيم المضافة هي عبارة عن قيمة السلع في نهاية المرحلة الإنتاجية مطروحاً منها قيمة هذه السلع عند دخولها في مرحلة الإنتاج ، وهو ما يسمى بقيمة السلع الوسيطة أي أن الناتج القومي الإجمالي طبقاً لهذه الطريقة يساوي إجمالي القيم المضافة .

**س2** : عرِّف النقود وعرض النقود ، ثم اشرح كيف يمكن التحكم في عرض النقود ، وما هو دور كل من المصرف المركزي والمصارف التجارية والدولة في ذلك ؟.

**الإجابة** :

**النقود** : هي أي شيء يستعمل ويقبل من قبل الجميع كوسيط للتبادل .

**عرض النقود** : هو مجموع العملة المتداولة والعملة المعدنية والورقية والودائع تحت الطلب الموجودة بالمصارف .

ويتحكم المصرف المركزي في عرض النقود عن طريقة التحكم في الاحتياطي القانوني والتحكم في سعر الفائدة وسياسة السوق المفتوحة ، وتقوم الدولة بالتحكم في عرض النقود عن طريق التغير في مصروفاتها وتغيير جبايتها للضرائب أو بتغيير المصروفات والضرائب معاً ، ويطلق على هذه الإجراءات السياسة المالية ، في حين يطلق على الإجراءات التي يتبعها المصرف المركزي بالسياسة النقدية ، كما تؤثر المصارف التجارية في عرض النقود عن طريق التحكم في منح القروض .

**س3** : تكلم عن النظريات السكانية المتداولة وتطور الوضع السكاني بالعالم قديماً وحديثاً ؟.

**الإجابة** :

ناقشت الكثير من النظريات المشكلة السكانية ، ولعل من أهم هذه النظريات نظرية (مالتس) للسكان والتي تتلخص في أن قدرة الإنسان على التكاثر تفوق قدرته على توفير الغذاء له ولنسله ؛ ولذلك يرى (مالتس) بأن ذلك سوف يؤدي إلى خلق المجاعات والحروب والأمراض وهذه العوامل في نظر (مالتس) كانت دائماً هي المحدد الإيجابي لزيادة السكان ، وأن هذه المحددات سوف تستمر على مر الأجيال إلا إذا قام الإنسان بوضع محددات أخرى لتقليل الإنجاب ، هذه المحددات أسماها (مالتس) بالمحددات المانعة وهي تأجيل سن الزواج والامتناع عن الاتصال الجنسي ، وقد أكد (مالتس) في نظريته بالنسبة للسكان على إن إنتاج الطعام يزداد بصورة أقل من الزيادة السكانية ، حيث يزداد إنتاج الطعام كمتوالية عددية بينما يزداد عدد السكان كمتوالية هندسية .

هذا وقد عارض (جودون) (مالتس) ، حيث رأى (جودون) بأن معاناة الإنسانية المرتبطة بالزيادة السريعة في الإنجاب تعود إلى سوء النظم الاقتصادية السائدة والتي تمنع بدورها الإنسان من استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، غير أن (جودون) اتفق مع (مالتس) على أن حجم السكان يتضاعف كل 25 سنة .

هذا كما خالف (كارل ماركس) رأي (مالتس) ، حيث يرى بأن النظام الاشتراكي قادر على تقديم حل علمي لمشكلة السكان ؛ لأن هذا النظام يوفر فرص عمل للجميع وبذلك يصل المجتمع إلى مستوى الاستخدام الكامل ويمكن كل فرد من الحصول على حاجاته الضرورية .

هذا ويمكن تقسيم تطور الوضع السكاني إلى مراحل وهي :

1. **عصر ما قبل الزراعة المستقرة** : في هذه المرحلة عاش الإنسان مرحلة غير مستقرة تعتمد على الصيد ومصادر الطعام الطبيعية ، وفي ظل هذه الظروف المعيشية فإن الكثافة السكانية كانت منخفضة جداً ، وأن أكثر من نصف الموتى في ذلك العصر ناجم عن أسباب راجعة إلى انتشار الحروب والنزاعات ، وإذا كانت نسبة المواليد عالية فإن نسبة الوفيات لابد أن تكون عالية أيضاً .
2. **عصر ما بين الزراعة المستقرة والثورة الصناعية** : إن تطور الزراعة المستقرة أدت إلى زيادة قدرة الإنسان على ضمان زيادة عرض الغذاء واستمرار الحصول عليه ، وبسبب ذلك انخفضت أعداد الوفيات وزاد متوسط الأعمار مما أدى إلى زيادة بطيئة متصاعدة في عدد السكان ، غير أن هذا النمو السكاني كثيراً ما توقف بسبب انتشار الأوبئة والحروب التي رفعت من نسبة الوفيات .
3. **عصر ما بين الثورة الصناعية والحرب العالمية الثانية** : خلال هذه الفترة ابتدأت التنمية الاقتصادية فالاختراعات الصناعية قد قابلها أيضاً اختراعات في المجالات الزراعية ، التي تسببت في إمكانية التخلص من فائض العمالة في القطاع الزراعي وتحويله إلى القطاعات الصناعية ، كما أدَّى هذا التقدم العلمي إلى زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي بحيث أصبح ذلك الإنتاج

كافياً لمواجهة الطلب على الغذاء ، كما أن تطور وسائل النقل زادت كذلك من القدرة على الإنتاج الزراعي وأصبح بالإمكان توصيل الغذاء إلى المناطق التي تعاني من عجز أو قلة في الغذاء وبذلك انخفضت المجاعات وهبطت مستويات الأسعار ، كما أن الأدوية والأحوال الصحية العامة هي الأخرى ساعدت على تقليل نسب الوفيات ، وبدأ عدد السكان في الزيادة حتى وصل إلى نسبة (1%) في السنة عند الحرب العالمية الثانية .

4. **عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية :** في العصر الحديث بفضل زيادة فرص التعليم وانتشار الوعي الصحي والغذائي وانتشار التقنية في جميع أنحاء العالم ، الأمر الذي ساعد على مواجهة المجاعات والأوبئة في العالم مما أدى إلى تخفيض نسب الوفيات انخفاضاً ملحوظاً وزيادة مستوى الأعمار .

**س**4 : ما هو الأثر السلبي الناجم عن اتباع ما يعرف بالسياسة المالية والنقدية التقشفية للحد من التضخم ؟.

**الإجابة** :

إذا ما قررت الدولة اتباع السياسة المالية والنقدية التقشفية للحد من التضخم فإنه سوف تخلق عند ذلك عادة ما يعرف بالفجوة الانكماشية ، أي أن السياسة التقشفية كثيراً ما تقود إلى الوقوع في البطالة وانخفاض الإنتاج ومستوى الأسعار ، وبالتالي محاربة التضخم باتباع السياسة التقشفية المالية والنقدية تقابله ضرورة التعايش مع نسبة عالية من البطالة .

# لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى


1. د. إبراهيم نصار اليماني ، مبادئ العلوم الاقتصادية ، كلية التجارة ، التعليم الفتوح ، جامعة عين الشمس .
2. د. أبو القاسم الطبولي وآخرون ، أساسيات الاقتصاد ، منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1999 .
3. د. بشير الويفاتي ، مقدمة في علم الاقتصاد الجزئي والكلي ، مطابع عصر الجماهير ، 1999 .
4. د. عبد الفتاح محمد قنديل ، د . سلوى سليمان ، مبادئ الاقتصاد ، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، 1996 .
5. د. فتحي أبو سدرة ، تطبيقات في مبادئ الاقتصاد ، منشورات مركز البحوث الاقتصادية ، 1991 .
6. د. محمد رشيد ، د.عامر المقري ، مبادئ علم الاقتصاد ، منشورات ELGA ، 1995 .